جامعة الأزهر
كلية الشريعة والقانون
بالقاهرة

مجلة قطاع الشريعة والقانون

مجلة علمية سنوية محكمة

تعنى بالدراسات الشرعية والقانونية والقضائية

تصدرها

كلية الشريعة والقانون بالقاهرة

جامعة الأزهر

العدد الخامس عشر

٢٠٢٤/٢٠٢٣م

توجه جميع المراسلات باسم الأستاذ الدكتور: رئيس تحرير مجلة قطاع الشريعة والقانون

جمهورية مصر العربية - كلية الشريعة والقانون - القاهرة -الدراسة - شارع جوهر القائد

ت: ٠٢ ٢٥١٠٧٦٨٧

فاكس: ٠٢ ٢٥١٠٧٧٣٨

البريد الالكتروني

Journal.sha.law@azhar.edu.eg

جميع الآراء الواردة في هذه المجلة تعبر عن وجهة نظر أصحابها، ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المجلة وليست مسئولة عنها

رقم الإيـــداع

١٨٠٥٣ / ٢٠٢٤

الترقيم الدولي للنشر

ISSN: 2636–2570

الترقيم الدولي الإلكتروني

ISSN: 2805-329X

الموقع الإلكتروني

https://jssl.journals.ekb.eg

انضمام مصر لتكتل البريكس

التحديات والمكاسب الاقتصادية

دراسة اقتصادية فقهية مقارنة

إعداد

د. ضياء الدين صبري حسن

قسم القانون العام، كلية الشريعة والقانون بتفهنا الأشراف

انضمام مصر لتكتل البريكس التحديات والمكاسب الاقتصادية "دراسة اقتصادية فقهية مقارنة"

ضياء الدين صبري حسن
قسم القانون العام، كلية الشريعة والقانون بتفهنا الأشراف، جامعة الأزهر، مصر.
البريد الالكتروني: dyaaeldinalsid2810.el@azhar.edu.eg

ملخص البحث

يدور موضوع البحث حول أهمية انضمام مصر لمجموعة البريكس، والتي تعد واحدة من أهم التكتلات الاقتصادية الدولية الصاعدة في الوقت الحالي وأسرعها نموًا في العالم، باعتبارها فرصة اقتصادية واستثمارية حقيقية، سعياً لتحسين قدراتها التنافسية، وتعزيز تبادلها التجاري في الأسواق الدولية، لدعم اقتصادها المتضرر منذ الحرب الروسية الأوكرانية، من خلال الوقوف على ماهية هذا التكتل ومقوماته الاقتصادية، لتوضيح الدوافع الاقتصادية للانضمام، مع بيان التحديات التي يمكن ان تواجه الاقتصاد المصري، وبيان موقف الشريعة الإسلامية من هذه التكتلات وضوابط العمل فيها، وكذلك بيان المكاسب الاقتصادية المتوقعة من هذا الانضمام، للوصول إلى رؤية واضحة لكيفية الاستفادة من البريكس، معتمد على منهجين من مناهج البحث هما: المنهج الاستقرائي، لجمع المادة العلمية الخاصة بموضوع البحث، والمنهج المقارن لعقد مقارنة بين الشريعة الإسلامية ومعطيات الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج والتوصيات تلخصت في أن قبول عضوية مصر في البريكس يفتح لها آفاق اقتصادية جديدة، كما يعرضها لمجموعة من التحديات، والتي يجب وضعها في الاعتبار، لتحقيق أكبر استفادة ممكنة، من خلال تعديل السياسات التجارية والتصديرية، حتى لا تتحول مصر لسوق تباع فيه منتجات البريكس وفقط، وأن الصفقات المتكافئة والتجارة التفضيلية من أهم المكاسب التي يمكن أن تحصل عليها مصر من انضمامها للبريكس، لتقليل الضغط على الدولار، ورفع القدرة التصديرية، واسفرت النتائج عن مشروعية الانضمام للتكتلات الاقتصادية، كما أوصت بتفعيل دور القطاع الخاص، بتوجيه استثماراته داخل مجموعة البريكس، ومحاولة الفصل بين الجوانب السياسية والجوانب الاقتصادية قدر الإمكان، والتركيز على المكاسب الاقتصادية.

الكلمات الافتتاحية: تكتل البريكس، التجارة البينية، الصفقات المتكافئة، التجارة التفضيلية.

Egypt joining the BRICS bloc challenges and economic gains "comparative jurisprudence economic study"

Diaa El-Din Sabry Hassan
Department of Public Law, Faculty of Sharia and law, taftahna Al-Ashraf, Al-Azhar University, Egypt.
Email: dyaaeldinalsid2810.el@azhar.edu.eg

Abstract:

The topic of the research revolves around the importance of Egypt joining the BRICS group, which is one of the most important emerging international economic blocs at the moment and the fastest growing in the world, as a real economic and investment opportunity, in an effort to improve its competitiveness, enhance its trade exchange in international markets, to support its economy damaged since the Russian-Ukrainian war, by ،To reach a clear vision of how to benefit from the BRICS, we rely on two research approaches:: The study reached a set of conclusions and recommendations summarized that accepting Egypt's membership in the BRICS opens up new economic horizons for it, as well as exposes it to a set of challenges, which must be taken into account, to achieve the greatest possible benefit, through adjusting trade and export policies, so that Egypt does not turn into a market where BRICS products are sold and only, and that equal deals and preferential trade are one of the most important gains that Egypt can get from joining the BRICS, to reduce pressure on the dollar, raising the export capacity, and the results resulted in It also recommended activating the role of the private sector, directing its investments within the BRICS group, trying to separate the political and economic aspects as much as possible, and focusing on economic gains.

Keywords: BRICS bloc, Intra-Trade, Equal Deals, Preferential Trade.

المقدمة

يعد تشكيل التكتلات الاقتصادية الدولية خطوة مهمة للنهوض بالاقتصاديات النامية، ودمجها في الاقتصاد العالمي بسرعة كبيرة، ناهيك عن الاستفادة بالمميزات على المستوى السياسي والعسكري، لذا تعد هذه التكتلات الاقتصادية في الوقت الراهن عاملًا مؤثرًا ومهمًا في تشكيل قوى الاقتصاد العالمي، ومن هذه التكتلات مجموعة البريكس والتي تعد من أهم التكتلات الدولية، وأكثرها حداثة وواحدة من أكبر الأسواق العالمية وأسرعها نموًا في العالم، فالمجموعة ممتدة على خارطة العالم من شرقها لغربها، وفاتحة ذراعيها لتصل شمالها بجنوبها، في إشارة واضحة لانفتاحها على كافة دول العالم جميعًا، وأنها ولدت لتكون قوة صاعدة وفاعلة في النظام الدولي.

ولما كان الاقتصاد المصري أحد أكبر اقتصاديات الدول النامية بمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، لا سيما وأن مصر تتمتع بموقع جغرافي استراتيجي يميزها كبوابة للتجارة والاستثمار بالمنطقة، فقد وافقت مجموعة البريكس على انضمام مصر لها، وذلك خلال قمة المجموعة الخامسة عشر المنعقدة في جوهانسبورغ بجنوب افريقيا في الفترة ٢٢، ٢٤ أغسطس٢٠٢٣م، في إطار صيغة (البريكس بلاس) حيث تمت الموافقة على قبول ست دول كأعضاء جدد في المجموعة وهم (مصر، إيران، المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، الأرجنتين، أثيوبيا)(*).

وتسعى مصر من خلال برنامجها الاقتصادي ٢٠٣٠م، وانضمامها رسميًا لمجموعة البريكس الانفتاح على الاقتصاد العالمي، وتعزيز التبادل التجاري والاقتصادي الدولي، وتنمية الاستثمارات الخارجية، وتحسين قدرتها التنافسية في الأسواق الدولية، وخلق منصة جديدة للتعاون الاقتصادي بين البلدان عبر القارات المتخلفة، سعيًا لدعم اقتصادها المتضرر منذ الحرب الروسية الاكرانية والتي فاقمت

(*) رصدت بعض المواقع الرسمية أن الرئيس الأرجنتين الحالي يرفض الدعوة للانضمام إلى مجموعة "بريكس" على اعتباره قرار من الحكومة السابقة والتي يرى أنها ليست ملزمه له.

الضغوط على الموازنة العامة للدولة، وأثرت على التدفقات الدولارية لها[١].

لذا يسعى البحث في الوقوف على ماهية تكتل بريكس ومقوماته الاقتصادية، لمعرفة أهمية الدوافع الاقتصادية للانضمام للمجموعة، مع بيان التحديات التي يمكن أن تواجه الاقتصاد المصري وكيفية مواجهتها، للسير قُدُماً مع أعضاء التكتل في الفترة الحالية، ثم بيان موقف الشريعة الإسلامية من التكتلات وحكم الانضمام إليها وضوابطها، وكذلك بيان المكاسب الاقتصادية المتوقعة من هذا الانضمام، من خلال تقيم موقف الاقتصاد المصري مع دول المجموعة، للوصول إلى رؤية فاعلة لكيفية الاستفادة من المجموعة في تعزيز التبادل التجاري، وتنمية الاستثمارات الأجنبية لتحقيق التنمية الاقتصادية، هذا ما سيدور حوله هذا البحث.

(أ) **أهمية البحث:** تكمن أهمية البحث في إلقاء الضوء على بيان أهمية أن الانضمام وسط تكتل اقتصادي يعتبر حائط السد الأول ضد الأزمات العالمية، وفرصة اقتصادية واستثمارية لتبادل الخبرات والتجارب الناجحة، ووسيلة فاعلة لإنقاذ الاقتصاد المتضرر بشدة، من خلال أهم التكتلات الحالية على الساحة الدولية وأكثرها حداثة وهو تكتل "البريكس".

(ب) **هدف البحث:** يهدف البحث إلى إعطاء صورة عامة عن انضمام مصر لأحد أهم التكتلات الاقتصادية في الوقت الراهن وهو تكتل البريكس، وبيان الدوافع الاقتصادية لهذا لانضمام، وكذلك التحديات التي يمكن أن تواجه الاقتصاد المصري وسبل مواجهتها، وموقف الشريعة الإسلامية من هذه التكتلات، للوقوف على حقيقية المكاسب الاقتصادية المتوقعة من هذا الانضمام، وإظهار أن التكتل ليس مجموعة من الدائنين يمكن الاعتماد عليهم في توسيع عملية الاقتراض فقط، ولكن علينا التعامل معهم باعتبارهم فرصة لزيادة قدراتنا التنافسية في عالم شديد التأرجح اقتصادياً وسياسيًا.

---

(١) حرصت جمهورية مصر العربية للانضمام للتكتلات الدولية الجديدة والصاعدة، كانضمامها لمبادرة الحزام والطريق بتوقيع اتفاقية الشراكة الاستراتيجية مع الصين عام ٢٠١٦م، وانضمامها لعضوية بنك التنمية والاستثمار الآسيوي، ومنظمة شنغهاي عام ٢٠٢٢م، كشريك حوار، وانضمامها لبنك التنمية لمنظمة البريكس عام ٢٠٢٣م.

(ج) **إشكالية البحث:** تظهر إشكالية البحث في طرح سؤال مفاده: إذا كانت التكتلات الاقتصادية أمرًا مهماً ومؤثرًا بالنسبة لاقتصاديات الدول النامية، وأن تكتل بريكس يعد أحد أهم التكتلات الدولية في الوقت الحالي؟ فما هي التحديات التي يمكن ان تواجه الاقتصاد المصري بعد الانضمام لمجموعة البريكس وكيفية التغلب عليها، وما هو موقف الشريعة الإسلامية من التكتلات وحكم الانضمام إليها، ثم الوقوف على أهم المكاسب الاقتصادية لهذا الانضمام، للوصول إلى أكبر استفادة ممكنة من الانضمام لهذا التجمع الدولي المهم.

(د) **منهجية البحث:** يعتمد البحث على منهجين من مناهج البحث هما:

- **المنهج الاستقرائي:** وذلك بالتنقيب في الأدبيات الاقتصادية، لجمع المادة العلمية الخاصة بتكتل بريكس للتعرف على تاريخ نشأته، وأهدافه، وأهم مقوماته الاقتصادية، والدوافع والتحديات التي تواجه مصر بعد انضمامها له، ومن ثما الوقوف على المكاسب الاقتصادية المتوقعة من الانضمام، بشكل سهل ومبسط من خلال الاستقراء، لبيان أثر ذلك على الاقتصاد المصري.
- **المنهج المقارن:** والذي من خلاله سأجري مقارنة حقيقية بين قواعد الشرعية الإسلامية ومعطيات الدراسة، لوضع ضوابط حقيقية لكيفية الانضمام والتعامل مع التكتلات الاقتصادية، من خلال بيان موقف الشريعة الإسلامية من بنود اتفاقية البريكس، ثم إظهار ما ينفرد به الفقه الإسلامي ويتفوق على غيره من النظم القانونية الموجودة في هذا المجال.

(و) **خطة البحث:** جاءت خطة البحث في مقدمة وأربعة مباحث على النحو التالي:

المقدمة: واشتملت على أهمية البحث، وهدفه، ومشكلته، ومنهجية البحث، وخطته.

المبحث الأول: ماهية تكتل البريكس ومقوماته الاقتصادية، وفيه خمسة مطالب.

المطلب الأول: نبذه تاريخية لنشأة مجموعة البريكس.
المطلب الثاني: اتفاقية البريكس من منظور الشريعة الإسلامية.
المطلب الثالث: أهداف مجموعة البريكس.
المطلب الرابع: شروط ومعايير الانضمام لمجموعة البريكس.
المطلب الخامس: المقومات الاقتصادية لمجموعة البريكس.

المبحث الثاني: الدوافع والتحديات التي تواجه مصر بعد انضمامها للبريكس، وفيه أربعة مطالب.

المطلب الأول: أهمية مصر لمجموعة البريكس.
المطلب الثاني: دوافع الانضمام لمجموعة البريكس.
المطلب الثالث: تحديات الاقتصاد المصري للانضمام للبريكس.
المطلب الرابع: علاقات مصر الاقتصادية مع دول تكتل البريكس.

المبحث الثالث: الضوابط الشرعية المنظمة للعلاقات الاقتصادية الدولية، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الضوابط الشرعية للعلاقات الدولية.
المطلب الثاني: الحكم الشرعي لبنود اتفاقية البريكس.

المبحث الرابع: المكاسب الاقتصادية لانضمام مصر لتكتل البريكس وفيه أربعة مطالب.

المطلب الأول: تعزيز التجارة البينية بين مصر ومجموعة البريكس.
المطلب الثاني: زيادة الاستثمارات الأجنبية لمصر.
المطلب الثالث: الصفقات المتكافئة.
المطلب الرابع: الاستفادة من اتفاقيات التجارة التفضيلية.

(هـ) الخاتمة: وفيها أهم النتائج والتوصيات

المبحث الأول
ماهية تكتل البريكس ومقوماته الاقتصادية

تمهيد وتقسيم:

عندما يكون للدول مصالح مشتركة وأهداف متقاربة، فأنها تتفق على تكوين تجمع أو تكتل يعبر عن رؤية وسياسة تلك الدول، وعمومًا التكتلات أو التجمعات تضم دولتين أو أكثر، ويفترض فيها أن تكون هناك مصالح متماثله وخطط استراتيجية معينة، ويتم ذلك وفق شروط معينة تتفق عليها تلك الدول التي تنوي تكوين التجمع أو التكتل.

ولقد أبدت الكثير من الدول اهتمامًا باستراتيجيات التنمية الاقتصادية، من خلال تكوين تكتلات وتجمعات كمنهج لتحقيقها، لا سيما في وقت ظهرت فيه مجموعة من التكتلات الاقتصادية الدولية بعد الأزمات الاقتصادية، ومن هذه التكتلات تكتل دول البريكس الذي يضم دولا متقدمة كروسيا والصين، ودول نامية تتمثل في الهند والبرازيل وجنوب إفريقيا.

مؤدى ذلك أنه يتعين علينا في إطار عرضنا لماهية تكتل البريكس ومقوماته الاقتصادية الوقوف على تاريخ نشأته، والأهداف الاستراتيجية التي يسعى التكتل تحقيقها، وكذلك معرفة شروط الانضمام ومعاييره، ثم بيان موقف الشريعة الإسلامية من إنشاء التكتلات الاقتصادية والانضمام إليها، وكذلك الوقوف على الثقل الاقتصادي لهذا التجمع الدولي المهم من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: نبذه تاريخية لنشأة مجموعة البريكس.

المطلب الثاني: اتفاقية البريكس من منظور الشريعة الإسلامية.

المطلب الثالث: أهداف مجموعة البريكس.

المطلب الرابع: شروط ومعايير الانضمام لمجموعة البريكس.

المطلب الخامس: المقومات الاقتصادية لمجموعة البريكس.

المطلب الأول
نبذه تاريخية لنشأة مجموعة البريكس

تعتر مجموعة دول البريكس (BRICS) من أهم التجمعات الاقتصادية الموجودة على الساحة الدولية في الوقت الحالي، ومصطلح بريكس مختصر للحروف الأولى لأسماء الدول الأعضاء في التجمع والتي تضم خمس دول هي: روسيا الاتحادية، والصين، والهند، والبرازيل، وكانت تسمى البريك (BRIC) ثم انضمت دولة جنوب افريقيا عام ٢٠١١م فعرفت باسم (البريكس) (BRICS)

وجاء فكرة تكوين مجموعة البريكس بسبب التوجه الأمريكي القائم على الانفراد في اتخاذ القرارات الدولية السياسية والاقتصادية، فتولدت رغبة ملحة لدى كثير من دول العالم لأحداث توازن اقتصادي وسياسي دولي، والسعي بصدق لإيجاد بديل لهيمنة القطب الواحد من خلال تشكيل تحالفات وتكتلات تستهدف صياغة نظام دولي جديد لإعادة توازن الاقتصاد العالمي، فبدأ التقارب بين دول البريكس في خمسينيات القرن الماضي عندما سعت الصين والاتحاد السوفيتي لتشكيل شراكة استراتيجية وتدعيم قوتهما الاقتصادية في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية، وفي أعقاب الحرب الباردة سعت روسيا والصين لتعزيز علاقاتهما مع الهند تحت ما يسمى حينها "بالمثلث الاستراتيجي"، استهدفوا إقامة نظام اقتصادي دولي مستقل ومتعدد الأقطاب، وفي عام ١٩٩٨م صرح رئيس الوزراء الروسي خلال زيارته للهند صراحة بتشكيل تحالف مع الصين والهند[١].

في عام ٢٠٠١م ظهر لأول مرة مصطلح البريك على يد الاقتصادي جيم اونيل "Neil Jimo" الذى كان يشغل منصب كبير الاقتصاديين في مؤسسة " جولدمان ساكس " Goldman Sachs" في تقرير بشأن نتائج دراسة بعنوان" العالم يحتاج الى المزيد من" اطواب القرميد" (The World Needs Better Economic BRICs) وقد عمد المؤلف الى التلاعب بتعبير(BRIC) الشبيه بالتعبير الانكليزي brick

(١) **المثلث الاستراتيجي الروسي - الصيني - الهندي ومستقبل التوازنات العالمية:** د/ عبد القادر دندن، المركز العربي الديموقراطي للدراسات الاستراتيجية والسياسة والاقتصادية، ٢٠١٩م، ص١٧٣.

ويعني "طوبة قرميد"، واصفًا ومتوقعًا التطور السريع المحتمل للنمو الاقتصادي وما يمكن ان تحققه في المستقبل كل من البرازيل، وروسيا، والهند والصين، وبذلك يكون "جيم اونيل" هو اول من استعمل هذا المصطلح(١).

وخلال عام ٢٠٠٣م نشر بنك (Sachs Goldman) تقرير بعنوان " حلم البريك نحو ٢٠٥٠م، أشار فيه إلى أن بوصلة التحكم في الاقتصاد العالمي تتجه نحو الدول ذات الاقتصاد الصاعد في آسيا وأمريكا اللاتينية كالصين والبرازيل، والتي أصبحت تدريجيًا قاطرة النمو الاقتصادي العالمي، وقد استخدم (BRIC) مصطلح البريك باعتباره رمزاً لانتقال القوة الاقتصادية بعيدًا عن مجموعة السبع (G 7) ولم يمضي وقت طويل حتى تحققت نتائج الدراسة(٢).

لكن بداية المفاوضات الفعلية لمجموعة البريكس كانت في عام ٢٠٠٦م؛ حيث ناقشت الدول الأربعة (روسيا والصين والبرازيل والهند) فكرة إطار أو تكتل اقتصادي يجمعهم، وذلك أثناء مشاركتهم في مداولات الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك، ولعب الرئيس الروسي الحالي دورًا مهمًا في تحسين العلاقات بين الهند والصين عقب اقناع الصين بوقف التعاون العسكري مع باكستان، وفى طوكيو عام ٢٠٠٨م، انعقد اجتماع على مستوى رؤساء الدول الأربعة على هامش اجتماع الدول الثماني الكبرى (الدول الصناعية السبعة بالإضافة إلى روسيا) وتم الاتفاق على دورية اجتماع البريك، وتم عقد أول مؤتمر قمة لمجموعة البريك عام ٢٠٠٩م بمدينة " إيكاترينبرج" بروسيا بمسماها الجديد البريك، ومن ثم صدر بيان مشترك بأهداف المجموعة، ثم بعد ذلك ومنذ عام ٢٠١١م في قمة البرازيل بدأت اجتماعات البريكس على مستوى وزراء الاقتصاد والتجارة الخارجية لمناقشة قضايا سياسات الاقتصاد الكلي للدول، وأصبحت نتائج قمم المجموعة عامل معزز لتحويل البريكس إلى مجتمع جيوسياسي(*)، وهو ما تجاوز دوره كمنبر للنقاش حول قضايا

---

(١) **تكتل دول البريكس "نشأته وأهدافه واقتصاداته:** د/ ماهر إبراهيم القصير، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠١٤م، ص١٨.

(٢) - **دور التكتلات الاقتصادية الدولية في تغير بنية الاقتصاد الدولي " البريكس انموذجًا":** د/ خالد المصري، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، ٢٠١٦م، ص٤٥٤.

(*) **الجيوسياسي:** مصطلح تقليدي ينطبق في المقام الأول على تأثير الجغرافيا على السياسة، فهو =

محددة[١].

وفي قمة مجموعة البريكس الخامسة عشر المنعقدة في جوهانسبورغ بجنوب افريقيا في الفترة ٢٢،٢٤ أغسطس٢٠٢٣م، في إطار صيغة (البريكس بلاس) تمت الموافقة على قبول ست دول كأعضاء جدد كاملي العضوية في المجموعة وهم (مصر، إيران، السعودية، الإمارات، الأرجنتين أثيوبيا) ، لتدخل مصر حيز التنفيذ الفعلي اعتبارًا من الأول من يناير ٢٠٢٤م[٢].

علم دراسة تأثير الأرض (برها وبحرها ومرتفعاتها وجوفها وثرواتها وموقعها) على السياسة للاستفادة من هذه المميزات وفق منظور مستقبل.

(١) **تحليل الأداء الاقتصادي لدول البريكس: دراسة حول الآثار الاقتصادية لانضمام مصر إلى التكتل:** د/ أحمد فاروق الزيني، المجلة القانونية، جامعة القاهرة، ٢٠٢٣م، ص٢٣٦٠

(٢) **البريكس تكتل القوى الصاعدة:** د/ أحمد دياب، ملف الأهرام الاستراتيجي، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مؤسسة الأهرام الدولية، القاهرة ٢٠١١م، ص١٤

المطلب الثاني
اتفاقية البريكس من منظور الشريعة الإسلامية

بالنظر في كليّات الشريعة الإسلامية ومقاصدها العامة نجد: أنها لم تقف حجر عثرة في سبيل تكوين التكتلات والانضمام لها، ويمكن أن يستدل على مشروعية إنشاء التكتلات والانضمام لها بعدد من الأدلة من الكتاب، والسنة، والآثار:

أولًا: من الكتاب:

١- **قال** جَلَّجَلَالُهُ: ﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ﴾[(١)] .

٢- **قال** عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا كَافَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ﴾[(٢)]

٣- **قال** عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾[(٣)] .

٤- **قال** عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ﴾[(٤)]

وجه الدلالة:

في الآيات الكريمات أمر صريح للمؤمنين بوجوب وجود تعاون ومشاركات تدعوا إلى الخير وتحقيق المصالح العامة للمجتمعات، ونشر الفضائل، والتحلي بها، وتدعو إلى الحق وتحقيق العدالة[(٥)] ؛ مما يدل على مشروعية إنشاء تكتلات

---

(١) **سورة ال عمران**، الآية: (١٠٤) .
(٢) **سورة التوبة**، الآية: (١٢٢) .
(٣) **سورة المائدة**، من الآية: (٢) .
(٤) **سورة هود**، الآيات: (١١٨-١١٩) .
(٥) **الجامع تفسير القرآن** ١٣٣/٢ لأبي محمد عبد الله بن وهب بن مسلم المصري القرشي دار الغرب الإسلامي، الأولى، ٢٠٠٣ م.

اقتصادية والانضمام لها.

ثانيًا من السنة النبوية الشريفة:

١- روي أن النبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ قال: "شَهِدْتُ حِلْفًا فِي دَارِ ابْنِ جُدْعَانَ: بَنِي هَاشِمٍ، وَزَهْرَةَ، وَتَيْمٍ، وَأَنَا فِيهِمْ، وَلَوْ دُعِيتُ بِهِ فِي الْإِسْلَامِ لَأَجَبْتُ، وَمَا أُحِبُّ أَنْ أَخِيسَ بِهِ وَإِنَّ لِي حُمْرَ النَّعَمِ"[(١)] .

وجه الدلالة: إقرار النبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ لحلف كان في الجاهلية يدعو إلى المبادئ ونصرة المظلوم،[(٢)] يدل على مشروعية التكتلات والانضمام لها لما فيها من تحقيق لأهداف إصلاحية ودفع لمفاسد سيئة.

٢- ما روي من عرض النبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ نفسه على القبائل، فَيَقُولُ: "أَلَا رَجُلٌ يَحْمِلُنِي إِلَى قَوْمِهِ، فَإِنَّ قُرَيْشًا قَدْ مَنَعُونِي أَنْ أُبَلِّغَ كَلَامَ رَبِّي"[(٣)] .

وجه الدلالة: دل الحديث بعمومه على مشروعية طلب النصرة من الغير أيًا كان أفرادًا أو جماعات[(٤)] مما يدل على مشروعية إنشاء التكتلات والانضمام لها لما فيها من تحقيق للمصالح.

٣- قيل لأنس رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُ: أَبَلَغَكَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ قَالَ: (لَا حِلْفَ فِي الْإِسْلَامِ) . فَقَالَ: قَدْ حَالَفَ النَّبِيُّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ بَيْنَ قُرَيْشٍ وَالْأَنْصَارِ فِي دَارِي"[(٥)] .

وجه الدلالة: دل تحالف النبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ بين قريش والأنصار، على جواز

---

(١) **السنن الكبرى للبيهقي**٥٩٦/٦، كتاب قسم الفيء والغنيمة، حديث رقم (١٣٠٨٠) ،

(٢) **الحاوي الكبير للماوردي** ٣٦٥/١٢

(٣) **الحديث رواه الترمذي في سننه**، أبواب فضائل القرآن، باب ما جاء كيف كانت قراءة النبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ، حديث رقم (٢٩٢٥) ، ٤٥/٥،

والحديث صحيح، قال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، ينظر: المستدرك على الصحيحين ٦٦٩/٢.

(٤) **المسالِك في شرح مُوَطَّأ مالك** ٤٢٢/٧، للقاضي محمد بن عبد الله العربي، دَار الغَرب الإسلامي، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

(٥) **الحديث** أخرجه البخاري في صحيحه، ٨٠٣/٢.

عقد التحالف[١] ، مما يدل على مشروعية التكتلات والانضمام لها.

ثالثًا: عموم الآثار التي تدل على عقد النبي للتحالفات عند تأسيس دولة المدنية، فبعد أن وصل للمدنية وأرسى دعائم النظام السياسي الإسلامي، عاهد وهادن ومارس التحالفات السياسية والاقتصادية بأوسع أشكالها مع القبائل العربية وغيرها من القبائل اليهودية، ومن هذه النماذج معاهدة المؤاخاة بين المهاجرين والأنصار وكذلك وثيقة المدينة والتي بينت الحقوق والواجبات للأطراف المختلفة، وهي معاهدة مع اليهود وأطرافها المهاجرين والأنصار واليهود[٢]، وكذلك على الاعتراف بحقوق كّل من المهاجرين والأنصار، وضرورة إعطاء كل ذي حق حقه، مما يدل على تمتع التكتلات والمنظمات بحقوق يجب مراعاتها[٣] .

وهذا كله يتضمن معنى التكتلات الاقتصادية، وهي على هذا الأساس مقبولة لأنها تساعد الدولة على تحقيق بعض أهدافها بالتعاون مع جهات أخرى تعيش معها في نفس المجتمع الدولي وكذلك تستهدف الحماية والسعي لزيادة المصالح العامة لمجموع المسلمين.

يتضح مما سبق جواز إنشاء التكتلات، والانضمام إليها، لأن فيها مصالح مشتركة للأمة وروابط جامعة سواء سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية، أو غيرها، والأصل في الأشياء الإباحة حتى يرد ما يدل على الحظر، ولا مانع عقلًا أو شرعًا من إنشاء التكتلات والانضمام إليها.

---

(١) **شرح صحيح البخاري** لابن بطال ٢٧٦/٩.

(٢) **التعددية السياسية في الدولة الإسلامية، صلاح الصاوي**، دار الإعلام الدولي، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٩٣م، ص ١٤٤، ١٤٥،

(٣) **الحلف من منظور إسلامي:** د/ بشير أبـو القـرايـا، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠١٩م، ص٢٩

المطلب الثالث
أهداف مجموعة البريكس

يختلف تكتل البريكس عن غيره من باقي التكتلات الاقتصادية العالمية بأنه غير تقليدي، فعلى الرغم من أن دول البريكس لا تشترك في النطاق الجغرافي ولا التراث الثقافي ولا التاريخي ولا حتى الهياكل الإنتاجية، إلا أنها تشترك في الرغبة الملحة والحقيقية لتغير نظام الحوكمة العالمي باعتبارها دولا نامية وناشئة تسعي لتحسين وضع الاقتصاد العالمي بأهداف اقتصادية مشتركة مثلت حافزًا لتماسك المجموعة من خلال تبني بدائل للنظام الاقتصادي الدولي، بهدف خدمة مصالح دول المجموعة خاصة في حالات الأزمات الدولية المختلفة، وذلك عن طريق السعي لتحقيق مجموعة من الأهداف يمكن تصنيفها إلى أهداف داخلية وخارجية على النحو التالي:

أولًا: الأهداف الداخلية: وهي الأهداف التي تخص السياسية العامة للمجموعة وتمثلت في الآتي:

١- تعميق التعاون بين دول البريكس من أجل تحقيق تكامل سياسي اقتصادي لخلق نوع من التوازن في الاقتصاد العالمي، وإنهاء سياسة القطب الواحد والتي تسيطر عليه الولايات المتحدة الأمريكية من خلال صندوق النقد والبنك الدوليين ومنظمة التجارة العالمية.

٢- إنشاء بنك وصندوق التنمية لمجموعة البريكس بقصد إصلاح المؤسسات المالية الدولية "بريتون وودز"(*)، ليمثل أداة جديدة يمكنها تقديم خيارات إضافية

(*) **بريتون وودز:** وهو الاسم الشائع لمؤتمر النقد الدولي المنعقد عام ١٩٤٤ في الولايات المتحدة الأمريكية. وحضره ممثلون لأربع وأربعين دولة، وضعوا الخطط من أجل استقرار النظام المالي العالمي، وتم الاتفاق على إنشاء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ونظام قاعدة الصرف بالدولار الذهبي، إلى أن حدثت صدمة نيكسون التي تعرض لها الدول الأعضاء عندما أعلن الرئيس الأمريكي وقف تبادل الدولار بالذهب والانتقال لنظام تعويم العملات الورقية، واستغلت الولايات المتحدة هذا الوضع وفرضت سيطرتها على العالم من خلال تحويل الدولار من عملة محلية إلى عملة ارتكاز وأصبح الدولار العملة العالمية الأساسية.

للاقتصادات النامية من خلال مؤسسة مالية دولية مقابلة للمؤسسات الدولية الحالية (صندوق النقد والبنك الدوليين) بهدف مواجهة هيمنة الدولار الأمريكي على نظام المدفوعات الدولية واحتياطاتها، ودعم النمو والتنمية على المستوى العالمي، لأن موارد بنك التنمية ستكون متاحة للأعضاء وكذلك الدول النامية، لتفادي الخضوع لقروض المؤسسات الغربية وما يترتب عليها من زيادة حجم الدين الخارجي واستنزاف الاحتياطي النقدي عند الوفاء بأعباء الدين مما يسبب عجزًا مستمرًا في موازين مدفوعات تلك الدول(١).

٣- الاستثمار في مجال البنية التحتية من أجل تطويرها للدول الأعضاء في التجمع، لتفادي اللجوء للمؤسسات الغربية، خلال فترات الأزمات الاقتصادية، عن طريق استحداث طرق فاعلة لمنح وتبادل القروض بين دول التجمع، وتدعيم شبكة الأمان الاقتصادي لهذه الدول(٢).

٤- دعم التجارة البينية من خلال زيادة حجم التبادل التجاري بين دول المجموعة بالعملة الوطنية وذلك بتقليص الاعتماد على الدولار الأمريكي في المدفوعات الدولية، لرفع معدلات النمو الاقتصادي المشترك، وتعزيز التنمية الاقتصادية المبتكرة القائمة على التكنولوجيا المتقدمة وتنمية المهارات، فضلاً عن السعي للمزيد من المشاركة والتعاون مع الدول غير الأعضاء في البريكس للحفاظ على المقدرات الاقتصادية خارج التجمع(٣).

٥- خلق منصة حوار بين الدول الأعضاء على المستوى السياسي والدبلوماسي، بهدف توفير فرصًا لتبادل الخبرات والممارسات الجيدة في مجالات مختلفة مثل: الأمن والشؤون الدولية ومكافحة الإرهاب، والتي يمكن من خلالها تحقيق استقرار سياسي وأمني لدول المجموعة.

---

(١) **مصر وبنك التنمية لتكتل البريكس الفرص والتحديات:** د/ هبة جمال الدين، مجلة آفاق آسيوية، العدد ١٢، ٢٠٢٣م، ص٢٢.

(٢) **دور مجموعة بريكس في الاقتصاد العالمي:** د/ هلال جودة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصيرة، ٢٠١٧م، ص ١٠٢

(٣) **واقع وأفاق العلاقات العربية بمجموعة البريكس:** د/ يونس بلفلاح، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية القاهرة، ٢٠١٤م، ص١٠٢

٦- إنشاء كابل إنترنت خاص لمجموعة البريكس لتفادي عمليات التجسس الأمريكية على دول العالم لاسيما منطقة الشرق الأوسط لرفض أعضاء المجموعة مثل هذه العمليات وعدها نوعاً من أنواع الإرهاب.

٧- العمل على بناء استراتيجية تنموية طويلة الأمد من خلال إنشاء منتدى للطاقة، وبنك احتياطي للوقود، ومعهد لسياسات الطاقة بهدف تعزيز أمن الطاقة لمجموعة البريكس.

ثانيًا: الأهداف الخارجية: هي الأهداف الاستراتيجية والتي على ضوئها أنشئت المجموعة، والمتمثلة في تنسيق مواقف المجموعة إزاء الأحداث الدولية وصراعاتها، من أجل تحقيق هدف رئيسي هو بناء قطب عالمي جديد، رغبة في التخلص من سياسية الهيمنة التي تفرضها سياسة القطب الواحد لذا كانت للمجموعة أهداف استراتيجية سياسية واقتصادية ودولية بمواقف موحدة مثل:

١- وضع استراتيجية جديدة لإصلاح وإدارة الاقتصاد العالمي إلى جانب مجموعة العشرين والصناديق المالية الدولية الكبرى[١].

٢- تقوية موقف مجموعة بريكس في الأمم المتحدة، ومجموعة العشرين[*]، من أجل الحفاظ على السلام والأمن الدوليين، والمشاركة في عمل إصلاحات حقيقية للنظم النقدية والمالية العالمية.

٣- رفض سياسات الحماية التجارية لما تمثله من تقيد لحركة التجارة العالمية، والعمل على تحقيق اندماج تجاري واقتصادي بين سوق الاتحاد الأوراسي[**]

---

(١) **مجموعة بريكس نموذجاً للتغيرات الدولية:** د/ محمد العسومي، مجلة آفاق المستقبل، العدد ١٩، ٢٠١٣م، ص٤٠.

(*) **مجموعة العشرين:** هي مُنتدى دولي يجمع الحكومات ومُحافظي البنوك المركزية من ٢٠ دولة، وذلك بهدف مُناقشة السياسات المُتعلقة بتعزيز الاستقرار المالي الدولي هي الأرجنتين وأستراليا والبرازيل وكندا والصين وفرنسا وألمانيا والهند وإندونيسيا وإيطاليا واليابان والمكسيك وروسيا والمملكة العربية السعودية وجنوب أفريقيا وتركيا وكوريا الجنوبية والمملكة المتحدة والولايات المتحدة.

(**) **الاتحاد الأوراسي:** هو مشروع للتكامل الاقتصادي والسياسي القانونية قائم على الاتحاد =

وأسواق أمريكا اللاتينية والأفريقية.

٤- اتخذت المجموعة موقفاً موحداً ضد السياسات الغربية بشأن أزمة الملف النووي الإيراني، وادانة التهديدات الأمريكية والإسرائيلية لإيران، كما رفضت التدخل العسكري الخارجي في النزاع السوري وعدم تأييدها لفكرة منح مقعد سوريا في الجامعة العربية للمعارضة السورية[١].

٥- تقف المجموعة على قاعدة واحدة متمثلة برفضها في معاقبة روسيا الاتحادية، وعدها غير شرعية لضمها شبه جزيرة القرم.

٦- اتخذت المجموعة موقفاً معارضاً لبناء المستوطنات الإسرائيلية، إذْ عدتها مخالفة للقانون الدولي.

٧- التعامل برؤية موحدة لقضايا الفقر والفساد والتصدي للأمراض المعدية في دول العالم الثالث والنامية من أجل المساهمة في القضاء عليها لا سيما في أفريقيا[٢].

نستنتج من ذلك أنَّ مجموعة بريكس تسعى إلى إقامة نظام عالمي جديد متعدد الأقطاب انطلاقاً من ثقلها السياسي والاقتصادي إذْ تُصنّف بأنها صاحبة أسرع نمو اقتصادي في العالم.

ويرى الباحث أنه إذا تحققت تلك الأهداف وتمت تلك الاستراتيجيات والرؤى المستقبلية، تكون المجموعة قد حققت ما سعت إليه من بناء ثقل استراتيجي في النظام الاقتصادي العالمي، وكذلك على المستوى السياسي، إذ أن المجموعة ساعية بمثابرة وتخطيط دقيق على تحويل البريكس إلى قطب عالمي جديد، لذا

الجمركي لبيلاروسيا وكازاخستان وروسيا ودول المنطقة الاقتصادية المتحدة، يمتلك الاتحاد الاقتصادي الأوراسي سوقًا موحدة متكاملة تضم ١٨٠ مليون شخص ويزيد ناتجها المحلي الإجمالي عن ٥ تريليون دولار أمريكي.

(١) **مصر والانضمام لتجمع بريكس التكتل العابر للقارات والحضارات:** د/ علي عبده، مجلة آفاق أفريقيا، المجلد الثاني عشر، العدد ٤٠، ٢٠١٤م، ص١١.

(٢) **مجموعة بريكس ومكانتها في البنية الدولية:** د/ غالب عبد القادر، مجلة آفاق المستقبل، العدد ٢٦، ٢٠١٥م، ص٢٧.

احسنت السلطات المصرية في السعي بجدية للانضمام إلى هذا التكتل الدولي المهم، ويبقى العمل على كيفية الاستغلال الأمثل للانضمام إلى هذا التجمع لتنشيط وتقوية الاقتصاد المصري المتضرر بشكل كبير بعد الحرب الأوكرانية.

المطلب الرابع
شروط ومعايير الانضمام لمجموعة البريكس

منذ تأسيس مجموعة البريكس، وهي تسعى لأقامه تحالفات قوية لزيادة النمو الاقتصادي والتجاري بين أعضائها، عن طريق تكثيف تكاملها الاقتصادي عبر تعزيز المنافع المتبادلة بين الدول الأعضاء، لتفتح الباب أمام استراتيجية اقتصادية جديدة، من خلال العمل على توسيع تكتل البريكس، ليشمل أعضاء جدد يمثل انضمامهم إضافة للقوة الاقتصادية للتكتل، فخلال قمة البريكس الرابعة عشر الافتراضية عام ٢٠٢٢م، والتي جاءت بعنوان "تعزيز شراكة البريكس " بداية عصر جديد للتنمية الاقتصادية " أعرب الرئيس الصيني" **شي جين بينغ**" في كلمته التي ألقاها في افتتاح قمة المجموعة، بأن دخ دماء جديدة لمجموعة البريكس ستضيف حيوية جديدة، وستزيد في تمثيل دول البريكس وتأثيراتها في المجتمع الدولي، وستعطي التكتل قوة تفاوضية عالية في المحافل الدولية فعلى سبيل المثال، انضمام مزيد من الدول سيزيد من حصة التكتل في التصويت لدى صندوق النقد، ما سيمكن بريكس من أن يكون لها صوت مؤثر في قرارات صندوق النقد الدولي[١].

لكن ليس الانضمام لمجموعة البريكس متاح لكل راغب في ذلك، فلابد من توافر بعض الشروط والمتطلبات، واستيفاء بعض المعايير قبل أن يتم قبول الانضمام ومن هذه الشروط[٢]:

١- أن يكون للدولة طالبة الانضمام دور بارز ومؤثر في المجالات الاقتصادية والتجارية والسياسية والاجتماعية في الإقليم المحيط بها.

٢- يجب أن تكون الدولة الراغبة في الانضمام قادرة على توفير مساهمة فعالة وبناءه في تعزيز التعاون الدولي، وتحقيق الأهداف المشتركة لمجموعة البريكس.

٣- يجب أن تتبنى الدولة المرشحة للانضمام سياسات اقتصادية لتعزيز التجارة،

---

(١) **دراسة تحليلية لأثر انضمام مصر إلى تكتل البريكس:** د/ رانيا عبدالله السعيد، مجلة جنوب الوادي للعلوم الزراعية، ٢٠٢٢م، متاح علي الرابط التالي: https://nvjas.journals.ekb.eg:

(٢) **تجمع البريكس والقوى الاقتصادية الصاعدة "الفعالية والجاذبية"**: د/ إسلام إبراهيم حسين، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة الإسكندرية، ٢٠٢٠م، ص٣٣.

والتنمية المستدامة وتعمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

٤- يجب أن تؤمن الدولة المرشحة بمبادئ العمل الجماعي، والشفافية والتوازن في العلاقات الدولية.

٥- موافقة الدول الأعضاء للبريكس على الدولة المرشحة.

وهناك بعد المعايير التي يمكن الاستناد إليها كمعايير هيكلية لتحقيق التنمية الاقتصادية واعتبارهم معايير لتحديد الدول الأولى بالقبول في مجموعة البريكس وهم:

المعيار الأول: السكان: يجب أن يكون التعداد السكاني كبير بما يكفي، باعتباره يشكل سوقًا محليًا لتصريف المنتجات المحلية والواردات من التكتل ليتحقق بذلك التوازن التجاري، ومعيار السكان يعتبر معيار مهمًا، فكلما كان سكان الدولة أصغر سنًا وأفضل تعليمًا، مع ارتفاع معدل محو الأمية لدى الإناث، يزيد النمو الاقتصادي للدولة[(١)].

المعيار الثاني: النمو الاقتصادي المحتمل: والذي يعني مسار نمو طويل الأجل، لمدة تصل إلى١٠ سنوات، ويُقدر بنسبة ٥٪ تقريبًا، ويقوم على التفاعل بين زيادة رأس المال ومقدار العمل والتقدم التقني، بما يؤثر على مستوى النشاط وفقًا لنموذج الاقتصادي الأمريكي"روبرت سولو"[(٢)].

المعيار الثالث: التحضر الرئيسي أو الديناميكي: والذي تعمل فيه الدولة على تطوير منظومة النقل والمواصلات وسهولة الوصول لمياه الشرب والكهرباء، مما يكون له كبير الأثر على تسهيل عمليات التجارة والاستثمار.

---

(١) **الأهمية الاستراتيجية لمجموعة دول بريكس:** د/ عبد الرحمن علي عبد الرحمن، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، جامعة البصرة، المجلد ١٦، العدد ٦٥، مارس ٢٠١٩م، ص ٨٠

(٢) **نموذج (روبرت سولو) :** هو نموذج اقتصادي يحلل التغيرات في مستوى الإنتاج في الاقتصاد مع مرور الوقت نتيجة للتغيرات في عدد السكان ومعدل النمو، ومعدل الادخار، ومعدل التقدم التكنولوجي.، للعالم الأمريكي (روبرت سولو) الحائز على جائزة نوبل، ويعد أول نموذج نمو كلاسيكي جديد.

المعيار الرابع: الحاجة إلى البنية التحتية: اللازمة التنمية الاقتصادية للبلد، من خلال بناء الطرق والجسور وخطوط السكك الحديدية عالية السرعة والمطارات والبنية التحتية للطاقة.

المعيار الخامس: الاستقرار السياسي: بغض النظر عن نوع النظام السياسي الموجود في الدولة طالبة الانضمام، طالما يسمح بتنفيذ المشاريع طويلة المدى وتشجيع الاستثمارات الخارجية كرؤية اقتصادية وتنموية، ويُظهر النموذج الصيني أن التنمية الاقتصادية لا ترتبط بالضرورة مع الانفتاح الديمقراطي، ولكنه يوضح أن وجود قوة مستقرة ومجهزة برؤية طويلة الأجل ومؤسسات مستقرة، يجعل من الممكن تنفيذ سياسات الأعمال واسعة النطاق[١].

(١) **الصعود الاستراتيجي الروسي - الصيني وتأثيره على بنية النظام الدولي**: د/ سعاد ريحالي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ٢٠١٩م، ص٢١١.

المطلب الخامس
المقومات الاقتصادية لمجموعة البريكس

تحتل مجموعة البريكس مكانة مهمّة في الاقتصاد العالمي، بفضل الثقل الاقتصادي لها، في ظل ما تتمتع به من إمكانات بشرية واقتصادية وجغرافية وتجارية، تجعل قراراتها محط اهتمام وتأثير عالميين، وللمفارقة فقد أظهرت الأزمة المالية والاقتصادية الحالية، متانة نموذج التنمية الاقتصادية لدول البريكس، حتى لو اضطرّت هذه الدول إلى إعادة توجيه نموذجها في النموّ نحو الأسواق المحلية، إذ تمتلك المجموعة احتياطيات من العملات الأجنبية تمثل٤٠% من الإجمالي العالمي ويبلغ رأس المال المخصص للتنمية في مؤسسات المجموعة نحو٢٠٠ مليار دولار، مقسمة إلى١٠٠مليار دولار كرأسمال بنك بريكس الدولي للتنمية، إضافة إلى١٠٠ مليار دولار مخصصة لصندوق الاحتياطي النقدي، على أن تكون الالتزامات الفردية كالآتي: الصين٤١مليار دولار والهند١٨ مليار دولار والبرازيل١٨ مليار دولار، وروسيا١٨ مليار دولار، وجنوب افريقيا ٥ مليارات دولار، ويعد الترتيب الاحتياطي الاحترازي لمجموعة البريكس أحد الأدوات التي تمكن المجموعة من مواجهة الأزمات الاقتصادية الطارئة وغير المتوقعة، وتوفير مرونة في الاستجابة لأي تحدي يمكن أن يواجه أي اقتصاد من اقتصادات الدول الأعضاء، وربما يمكنها من عدم اللجوء إلى المؤسسات المالية الغربية ومن ثم تقيدها بحزمة من الشروط غير العادلة، ويمكن قراءة أهم المؤشرات والمقومات الاقتصادية لمجموعة البريكس من خلال النقاط التالية[1].

أولاً: الحصة من الناتج الإجمالي العالمي: يُشكل مجموع الناتج المحلي الإجمالي للدول الأعضاء في البريكس نحو ٢٦ تريليون دولار خلال عام ٢٠٢٣م، بما نسبته ٢٤,٧% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي البالغ نحو ١٠١ تريليون دولار في عام ٢٠٢٣م، وسيصبح بعد انضمام الدول الست الجديدة حوالي ٢٩ تريليون دولار، بما يمثل حوالي٣١,٥% من حجم الاقتصاد العالمي، كما

(١) **تكتل بريكس وتحديات بناء نظام اقتصادي دولي جديد: د/ رشا عباسية**، جامعة تلمسان، ٢٠٢٣م، ص٢١٨

تُعَد دول المجموعة من أكثر الدول التي شهدت معدلات نمو اقتصادية سريعة؛ إذ تتمتع أربعة منها بإجمالي ناتج محلي سنوي يتجاوز واحد تريليون دولار، ما جعلها من أكبر الاقتصادات العالمية فالصين الاقتصاد الثاني الأكبر عالميًّا بعد الولايات المتحدة الأمريكية[١] .

إجمالي حجم الناتج المحلي العالمي لدول البريكس لعام ٢٠٢٤م.

البيانات / السنوات	الصادرات	
	٢٠٢٣م	بنسبة من اجمالي الناتج العالمي
الصين	١٩،٣ تريليون دولار	%٦،١٩
روسيا	٢ تريليون دولار	%٣،٢
الهند	١٨،٣ تريليون دولار	%٩،٦
البرازيل	٢،١ تريليون دولار	%٨،٢
جنوب افريقيا	٠،٣١ تريليون دولار	% ٥،٠

ثانيًا: المساهمة في التجارة العالمية: تُسيطر دول البريكس على ٤،٢٠% من إجمالي قيمة الصادرات العالمية بنحو ٣٠٨٤،٨ مليار دولار، بنسبة ١٨،٣من إجمالي الصادرات العالمية، بينما تبلغ الواردات حوالي ١،٢٨٤٩ مليار دولار بما يمثل نحو ١٦،٢% من إجمالي قيمة الواردات العالمية، وذلك وفق بيانات منظمة التجارة العالمية[٢] ، وبالنظر إلى الثقل التجاري العالمي لتكتل البريكس في عام ٢٠٢٣م، وجد أن الصين تتصدر دول العالم بحصة تصديرية تبلغ نحو ٢،١٥% من إجمالي الصادرات العالمية، بحوالي ١٦،٨ تريليون دولار، وتأتي في المرتبة الثانية من حيث الاستيراد بحصة عالمية تجاوزت ١١% ولم يقتصر الثقل على الصين، فهناك روسيا الثانية عالميًّا في تصدير الوقود

(١) **تقرير دوري يصدر عن مركز المعلومات** ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء المصري، مصر ودول البريكس" فرص واعدة" العدد ٢٠، ديسمبر، ٢٠٢٣م.

(٢) **نحو اقتصاديات تواجه دولة الجزائر للانضمام إلى البريكس**، العربي الجديد، ٢٠٢٣م، ص٣٣، متاحة على الموقع التالي:

https://www.alaraby.co.uk/economy

وتأتي ١٥ عالميًّا من حيث الصادرات، فيما تحتل الهند المرتبة ٢١ على مستوى التصدير عالميًّا والـ١٧ من حيث الاستيراد[١]

إجمالي حجم التصدير العالمي لدول البريكس لعام ٢٠٢٣م.

البيانات / السنوات	الصادرات	
	٢٠٢٣م	بنسبة من اجمالي التصدير العالمي
الصين	١٦،٨ تريليون دولار	%١٥،٢
روسيا	١،٦٥ تريليون دولار	%١،٩
الهند	٢،٩ تريليون دولار	%١،٦
البرازيل	١،٨ تريليون دولار	%١،٢
جنوب أفريقيا	٠،٤ تريليون دولار	%٠،٥

ثالثًا: المساحة الجغرافية: تعد المساحة الجغرافية للبريكس من أهم المقومات الاقتصادية، وتُشكل مجتمعه نحو ٢٦% من مساحة العالم، بما يعني أنها تشكل نحو ربع مساحة اليابسة في العالم وبعد انضمام الدول الست الجديدة ستستحوذ بريكس على نحو ٣٢ بالمئة من مساحة اليابسة في العالم.

رابعًا: الثروة البشرية: تمتلك البريكس أيضًا نحو ٤٠،٩% من إجمالي تعداد سكان العالم بإجمالي ٣،٢ مليار نسمة من الإجمالي العالمي البالغ نحو ٧،٩٥ مليار نسمة خلال عام ٢٠٢٢، بما يجعلها سوقًا عالمية هائلة من حيث قوة العمل والإنتاج وكذلك التوزيع والاستهلاك، ومع ارتفاع عدد دول مجموعة بريكس إلى ١١ دولة سيصبح عدد سكان دول المجموعة أكثر من ثلاث مليارات و٦٧٠ مليون نسمة أي ما يقارب نصف سكان العالم[٢].

خامسًا: تنوع الهيكل الإنتاجي: يتميز الهيكل السلعي لصادرات دول البريكس بالتنوع؛ وذلك نتيجة تنوع هيكلها الإنتاجي بما يمنح تلك الدول فرصًا

---

(١) **معطيات البنك الدولي:** www.data.albankaldawli.org

(٢) **تجمع بريكس من أجل نظام دولي متعدد الأقطاب: د/ محمد شحماط**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عنابة، ٢٠١٨م، ص١١٧

كبرى للتجارة البينية وتكامل سلاسل التوريد والإنتاج بينها، فعلى سبيل المثال: تمتلك روسيا قوة إنتاجية هائلة من النفط والغاز الطبيعي والحبوب، وهي الثانية عالميًّا في تصدير الوقود، وكذلك الأولى عالميًّا في تصدير الأسمدة، والثالثة في تصدير النيكل ومصنوعاته، هذا بخلاف تميزها في عدد من الصناعات الثقيلة، فيما تتميز الصين بتنوع هيكلها الإنتاجي الصناعي غير النفطي وتتصدر العالم في تصدير العديد من المنتجات الصناعية الثقيلة والخفيفة، بينما تتميز جنوب إفريقيا بصناعة واستخراج المعادن والأحجار الكريمة ولا سيما اللؤلؤ؛ ولذلك كانت الخامسة عالميًّا في تصدير خامات المعادن عام ٢٠٢٢م، فضلا عن تميز البرازيل بمنتجاتها الزراعية كاللحوم والسكر والبن والشاي والحبوب، بينما كانت الملابس والمنسوجات الصادرات الأبرز لدى الهند التي تمتلك صناعة برمجيات متطورة[١].

ويرى الباحث أن التخطيط الاستراتيجي الذي تتبناه مجموعة البريكس يهدف إلى تعزيز مكانتها العالمية، عبر تعزيز التعاون والتبادل التجاري المثمر على المستوى الاقتصادي والسياسي، بجانب سعيها إلى زيادة المشاركة الدولية، من حيث تمثيل أعضائها في المؤسسات المالية الدولية بما يضمن وجود نظام عالمي متعدد الأقطاب.

(١) **التكتلات الاقتصادية:** د/ عبد السلام مخلوف، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، ٢٠٢٣م، ص ٢٩.

المبحث الثاني
الدوافع والتحديات التي تواجه مصر بعد انضمامها للبريكس

تمهيد وتقسيم:

في ضوء المتغيرات والمخاطر العالمية التي لا تستطيع دولة تحملها بمفردها، أصبح العمل الجماعي وسط تكتل اقتصادي أمرًا حتماً يزداد يوم بعد آخر، ولم تكن الدولة المصرية بمعزل عن هذا؛ حيث سعت للدخول في تكتلات إقليمية ودولية مختلفة، ومن أهمها مجموعة "بريكس".

وقبول انضمام مصر لمجموعة "بريكس" يعد دليل قوى على أهمية مصر للبريكس كدولة محورية في الشرق الأوسط، لأنها البوابة الرئيسية للقارة الأفريقية، هذا لا يعني تخليها عن التعاون الاقتصادي مع الدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، لكن يحتم عليها مواكبة التطورات الاقتصادية العالمية الحالية التي تتجه نحو التعددية، ووضع نهاية لاحتكار دولة أو كتلة أو عملة واحدة كالدولار، ومما لا شك أن قبول عضوية مصر في البريكس يفتح لها آفاق اقتصادية جديدة كما يعزز من الثقل الإقليمي لمصر، لكن توجد التحديات التي تحتاج إلى خطط مدروسة لمواجهتها، في ظل الأوضاع الاقتصادية العالمية الحالية، خاصة وأن مجموعة البريكس مجموعة اقتصادية غير متجانسة من حيث قوتها الاقتصادية، فضلا عن غياب الروابط السياسية والثقافية؛ حيث لا يربط دول البريكس رابط جغرافي أو إقليمي، بل تنتمي إلى أربع قارات مختلفة وبالتالي تصبح المهمة الرئيسية لمصر هي: كيف تجعل هذا الاختلاف دافعًا للتوسع والنمو، وما هي دوافع الانضمام للمجموعة، وكذلك الوقوف على التحديات التي يمكن ان تواجه الاقتصاد المصري في مواجهة تكتل بريكس، ثم بيان الموقف الاقتصادي لمصر مع التكتل قبل الانضمام وهذا ما سيدور حوله هذا المبحث من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: أهمية مصر للبريكس.
المطلب الثاني: دوافع الانضمام لمجموعة البريكس.
المطلب الثالث: تحديات الاقتصاد المصري للانضمام للبريكس.
المطلب الرابع: علاقات مصر الاقتصادية مع دول تكتل البريكس.

المطلب الأول
أهمية مصر للبريكس

تمتلك مصر مجموعة من المقومات والإمكانيات الاقتصادية التي تجعل منها عنصرًا جاذبًا لأي كيان دولي للدخول معها في تجمع أو شراكة، أو أي صورة من صور العلاقات الدولية أو السياسية، وعليه كانت مصر بالنسبة لمجموعة البريكس عضواً مهم ومميز لسببين هما:

الأول: الأهمية الجيوسياسية لمصر: في ظل تحقيق أهداف البريكس في خلق تكتل ذي ثقل عالمي يحقق الموقع الجيوسياسي لمصر توازن سياسي وجغرافي واستراتيجي لمجموعة البريكس، والتي تضم الهند والصين في الشرق، والبرازيل في أقصى الغرب، وروسيا في الشمال الشرقي، وجنوب افريقيا في أقصى الجنوب، بينما تقع مصر في قلب العالم، وهي بذلك طرف محوري في تفاعلات منطقة الشرق الأوسط بأهميتها الاقتصادية والسياسية للعالم، وملتقى طريق مواصلاته واتصالاته وبها قناة السويس أهم الممرات الملاحية العالمية، والتي تعد ملتقى مهم ومميز لمبادرة الحزام والطريق، فضلاً عن أهميته دور الموانئ المصرية على البحرين الأحمر والأبيض، والتي يتم إعادة تأهيلهما، وفقاً لأحدث المعايير الدولية، وكذلك قناة السويس والتي تساعد كثيرًا في حركة التجارة والنقل إقليمياً ودولياً، بما يمكن من فتح منافذ جديدة وهائلة للتفاعل الاقتصادي، كما أن موقع مصر الجيوسياسي فرصة عظيمة لتصبح مركزًا إقليميًا للتجارة العالمية واللوجستيات[1].

كما تمتلك مصر ثقلاً اقتصاديًا عالميًا ليس فقط لكونها من أهم الأسواق في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بل أيضاً لكونها بوابة للعبور إلى السوق العربية من خلال الاستفادة من اتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة، وايضاً بوابة لأوروبا من خلال تعاون مشترك أمني وسياسي في حوض البحر المتوسط إذ

(١) **انضمام مصر لتجمع "بريكس"** يحقق أهدافها التنموية ويعزز قوتها الاقتصادية، ٢٠٢٣/٤/٥م، متاح على الموقع التالي: https://arabic.news.cn

تربطها اتفاقية شراكة اقتصادية وتكنولوجية وتجارية مع الاتحاد الأوروبي فبعضوية مصر في الشراكة الأوروبية يسهل التصدير لأوروبا بدون رسوم جمركية عند الاستثمار والتصنيع في مصر[١].

كما تعد مصر بوابة جيدة للنفاذ لكامل السوق الأفريقية؛ حيث تنتمي مصر في عضويتها لاثنين من أهم وأكبر التجمعات الاقتصادية الأفريقية وهما تجمع الكوميسا[*]، وتجمع الساحل والصحراء[*]، هذا فضلا عن الاستفادة من الانضمام لمنطقة التجارة الحرة القارية، والتي تعد فرصة للاقتصاد المصري تواجده بقوة في الدول الافريقية بحزمة من التسهيلات تتيح له نفاذ بضائع مصنعة بمصر للدول الأفريقية، من خلال تقديم قيمة مضافة للسلعة المصنعة داخل مصر، لرفع القدرة التنافسية لها، وزيادة حركة التجارة البينية، والاستفادة من المواد الخام والثروات الطبيعية[٢].

---

(١) **تقرير دوري يصدر عن مركز المعلومات** ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء المصري، مصر ودول البريكس" فرص واعدة" العدد ٢٠، ديسمبر، ٢٠٢٣م.

(*) **الكوميسا:** (السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا) هي منطقة تجارة تفضيلية، وتضم في عضويتها ٢١دولة تعود نشأتها لعام ١٩٩٤م، عوضاً عن منطقة التجارة التفضيلية، وتضم ٢١ دولة هم :" مصر، السودان، إريتريا، إثيوبيا، بوروندي، رواندا، جزر القمر، جمهورية الكونغو الديمقراطية، وجيبوتي، وكينيا، مدغشقر، مالاوي، موريشيوس، أوغندا، سوازيلاند، زامبيا، ليبيا، سيشيل، زيمبابوي، الصومال، تونس.

(*) **تجمع الساحل والصحراء:** تجمع اقتصادي وسياسي تأسس عام ١٩٩٨م يضم في عضويته ٢٩ دولة، يستهدف إقامة تنمية اقتصادية للدول الأعضاء، وتسهيل تنقل الأشخاص ورؤوس الأموال وتنفيذ المخططات الاقتصادية بينها، يضم ٢٩ دولة عربية وأفريقية، هي إريتريا، وبنين، وتونس، والتوغو، وأفريقيا الوسطى، وجيبوتي، وساحل العاج، والسنغال، وسيراليون، والصومال، وغامبيا، وغانا، وغينيا بيساو، وليبيريا، ومصر، والمغرب، ونيجيريا، وكينيا، وموريتانيا، وغينيا، وجزر القمر، والرأس الأخضر.

(٢) **تقرير دوري يصدر عن مركز المعلومات** ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء المصري، مرجع سابق.

(*) **أزمة سلسلة التوريد العالمية** في عام ٢٠٢١ تباطأت سلاسل التوريد والشحنات العالمية، مما تسبب في حدوث نقص في جميع أنحاء العالم وأثر على أنماط المستهلكين.

ثانيًا: الأداء الاقتصادي المتميز رغم الأزمات الاقتصادية: في ظل تطلع البريكس لتفعيل منظومة التكتل من خلال ضم دول جديدة، لا شك أن مقومات الاقتصاد المصري كانت عاملاً جاذبا له وذلك من خلال تطور الناتج المحلي الإجمالي، والذي يعد مرآه عاكسه للأداء الاقتصادي للدولة بوجه عام، فنجد أن الجهود المصرية في إطار تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي استطاعت أن تصل بمعدل النمو الحقيقي للناتج المحلي للعام ٢٠٢٢م ٦,٦% مقارنة بنحو ٢,٢% للعام ٢٠١٣م وذلك رغم الأحداث العالمية المتلاحقة كأزمة كورونا، وأزمة سلاسل التوريد[*] ، ثم الحرب الروسية الأوكرانية والتي كانت لها تبعات اقتصادية سلبية على الاقتصاد المصري، ولكن بفضل الإرادة السياسة للدولة المصرية وكيفية مواجهة الأزمات، استطاع الاقتصاد المصري أن يتخطى ذروة تلك الأزمات بأداء قياسي، ليس فقط عبر الاحتفاظ بمعدل نمو إيجابي وحسب، بل بتحقيق معدل نمو مرتفع وفقاً لصندوق النقد الدولي، متفوقة بذلك على العديد من اقتصاديات الدول المتقدمة[(١)] .

(١) توقع صندوق النقد الدولي في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر في أكتوبر ٢٠٢٣م، تحسن النمو الاقتصادي المصري على المدى المتوسط حيث يتوقع تحقيق نمو اقتصادي بنحو ٥% في عام ٢٠٢٤م، وكذلك إشادة الصندوق إلى تربع مصر بين أعلى الاقتصاديات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من حيث معدل النمو الاقتصادي خلال عام ٢٠٢٣م.

المطلب الثاني
دوافع الانضمام لمجموعة البريكس

في ظل اعتبار توطيد العلاقات الثنائية والجماعية وسط تكتل اقتصادي تعتبر حائط السد الأول ضد الأزمات الاقتصادية، وفرصة تجارية واستثمارية لتبادل الخبرات والتجارب الناجحة بين الدول المتعاونة، لذا حرصت مصر على الدخول في تكتل بريكس للاستفادة من هذا التكتل اقتصاديًا وسياسياً، ومن أهم الدوافع والمميزات الاقتصادية للانضمام ما يلي:[١]

١- توافق الرؤى الاقتصادية للبريكس مع مستهدفات رؤية مصر ٢٠٣٠م: تعتبر مصر من الدول النامية، والأهداف التي وضعتها مجموعة بريكس والتي تستهدف مساعدة الدول النامية، تسير في نفس اتجاه مستهدفات التنمية المستدامة لمصر، والتي تتلخص في تنمية البنية التحتية، وتوفير شبكة الأمان الاقتصادية من خلال التبادل التجاري السريع لإنعاش الاقتصاد لأعضاء يعتبروا الأكثر والأسرع نموا في العالم، فضلا عن تكوين احتياطيات لمعالجة مشكلة السيولة، ولا شك أن هذه الأهداف تتفق مع رؤية الدولة المصرية لتعزيز الاقتصاد المتضرر في الأونة الأخيرة.

٢- تعزيز الشراكات الدولية: حيث تتيح اتفاقية تأسيس بنك التنمية التابع لتجمع بريكس لمصر تعزيز تبادلها التجاري مع ٦٨ دولة هم المتعاملين مع مجموعة البريكس، وبالتالي إتاحة سوق مشتركة لترويج السلع والمنتجات المصرية مما يدعم استمرار الرؤية الاستراتيجية بشأن تنويع جديد للعلاقات التجارية الدولية، وفتح أسواق جديدة وتوفير العملة الأجنبية.

٣- الاستفادة **من المجالات التي تدخل في الأنشطة المتعددة لبنك التنمية الجديد NDB**، وفي مقدمتها دعم التنمية المستدامة، عبر الاستثمار في مجال البنية التحتية والطاقة، والنقل، والمياه والاتصالات، وقطاعي الصحة، ويمتد نشاط البنك إلى مجال الرقمنة بسبب الآثار الاقتصادية السلبية الناتجة عن جائحة

(١) **الانعكاسات الاقتصادية لانضمام مصر لتجمع البريكس:** د/ شادي إبراهيم شحاته، مجلة آفاق أسيوية، ص١٢٢.

كورونا (كوفيد ١٩) على الاقتصاد العالمي.

٤- الاستفادة بأنظمة الدفع البديلة للدولار: تعمل البريكس على تشكيل أنظمة دفع بديلة مكان الدولار الأمريكي، والعمل على إنشاء عملة مشتركة احتياطية للتجارة العالمية، من المحتمل أن تكون مدعومة بالذهب، من خلال العمل على تطوير النظام المالي بعيدًا عن الدولار الأمريكي عبر التوسع في استخدام العملات المحلية في التبادل التجاري بين أعضاء مجموعة البريكس، بما يحقق التعاون المربح للجانبين، ولا شك أن الدفع بالعملة المحلية سيساعد المنظومة النقدية في مصر كثيراً، بسبب أزمة الدولار نتيجة الفجوة بين الطلب عليه والمعروض منها، وبالتالي انخفاض الطلب على الدولار سيقلل من حدة الأزمة، وكذلك الفجوة التمويلية في مصر[(١)].

٥- معالجة قضية السيولة: عضوية مصر في بنك التنمية الجديد يساعدها في معالجة قضايا السيولة، من خلال استطاعتها تنويع مصادر تمويلها بإجراءات وشروط ميسرة، بوصفه بديلًا اقتصاديًا في مواجهة الشروط المشددة لمؤسسات الإقراض الأخرى كالبنك وصندوق النقد الدولي[(٢)]

٦- تعزيز دور مصر إقليميا **وعالميًا:** سيؤدى انضمام مصر للبريكس تعزيز دورها المهم والمؤثر في إفريقيا، من خلال الاتفاقيات التجارية فيما بينها، وستتمكن من الاستفادة من الاتفاقيات التجارية مثل السوق المشتركة للجنوب (ميركوسور)[(*)]، لتصبح مركزًا يربط إفريقيا وآسيا وأمريكا الجنوبية.

---

(١) **مصر وبنك التنمية لتكتل البريكس الفرص والتحديات:** د/ هبة جمال الدين، مجلة آفاق آسيوية، العدد ١٢، ٢٠٢٣م، ص٣٢.

(٢) وقد وافقت إدارة البنك على أن تكون قيمة المساهمة المصرية مقدرة بمبلغ ١,١٩٦ مليار دولار أمريكي المدفوع منه ٢٠% إجمالي مبلغ قدره ٢٣٩,٢ مليون دولار أمريكي. وتعد مساهمة مصر المقررة حالياً هي أعلى قيمة مساهمة يمكن أن تمنح لدولة غير مؤسسة للبنك، وتمثل نحو ٢,١ % من القوة التصويتية للبنك.

- **الدور الدولي لتجمع البريكس: د/ ساره قاسم، الجلة** السياسية الدلية، ٢٠٢٢م، ص٣١٢.

(*) **(ميركوسور)** سوق مشتركة لبلدان المخروط الجنوبي: بين الأرجنتين والبرازيل وباراغواي وأوروغواي وفنزويلا وبوليفيا. تم توقيعها في ١٩٩١ ودخلت حيز التنفيذ في ١٩٩٥م. وانضمت =

٧- تأمين السلع الاستراتيجية: أن الانضمام للبريكس يتيح لمصر تأمين السلع الاستراتيجية لأن دول البريكس تنتج ثلث إنتاج العالم من الحبوب، ولقد أجرت مصر وروسيا والهند مناقشات في السابق فيما يتعلق بتداول القمح والأرز، إلى جانب سلع استراتيجية أخرى بالجنيه المصري والروبل والروبية، وبعد الانضمام للبريكس يمكن أن تؤتى هذه المحادثات ثمارها.

٨- المشاركة في صنع القرار العالمي: يُمكن الانضمام لمصر أن تلعب دور أكبر في كافة القضايا الدولية والإقليمية، ويضفي مظهرًا ينبئ على أن مصر أصبح لها قرار سياسي مستقل وتسعى لإقامة علاقات متوازنة مع كل الأطراف.

٩- الحصول **على تأييد تسويقي في المحافل العالمية** ستحصل مصر بالانضمام للبريكس على تأييد دولي سواء عند اتخاذ قرار سياسي أو ترشيح مصري في المناصب الدولية، وستؤثر الاتفاقيات الموقعة بين مصر ودول "التجمع" على الاقتصاد العالمي بشكل إيجابي.

لها مصر في ٢٠١٠م، ودخلت حيز النفاذ في ٢٠١٧م،

- **يراجع: الإسكوا** - ترجمة للتعريف الصادر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

المطلب الثالث

تحديات الاقتصاد المصري للانضمام للبريكس

لا ينبغي لنا أن ننظر إلى الانضمام لمجموعة البريكس على أنه جرعة سحرية تهدف إلى علاج العلل الاقتصادية، بل باعتباره مكافأة إضافية، لأننا ستتعامل مع أكبر الأسواق العالمية، فيقع على عاتقنا مسؤولية كبيرة وشاقة من العمل الجاد لمواكبة هذه الأسواق، من خلال اتباع سياسات اقتصادية جديدة في التنمية الاقتصادية، ومعالجة مواطن القصور التشريعي الخاص بتمية البيئة الاستثمارية، وتحسين جودة المنتجات الوطنية حتى تتمكن من التنافس، وتحقيق تواجد أفضل في المجموعة، ويمكن رصد أهم التحديات التي يمكن أن تواجه مصر بعد الانضمام لمجموعة للبريكس في النقاط التالية:

أولاً: اختلالات تجارية: إن الانضمام إلى البريكس يعني أن يجب على مصر أن تنافس أعضائه في قطاعات معينة، وهذا يتطلب معه تعديلات في استراتيجيات التصدير والسياسات التجارية؛ لأنه قد تنشأ اختلالات في الميزان التجاري، إذا لم تتماش صادرات مصر مع متطلبات دول البريكس ولهذا ستحتاج مصر إلى تنويع اقتصادها لتتماشى مع متطلبات دول بريكس، فاعتماد مصر على القطاعات مثل السياحة والتحويلات المالية قد تحتاج إلى معالجة لتعزيز القدرة التنافسية، علاوة على أن الوجود ضمن بريكس قد يؤثر على الصناعات المصرية، والتخوف من تحول مصر إلى سوق تباع فيه منتجات الدول الصناعية في البريكس وفقط " الغزو الصناعي"[(١)].

ثانيًا: الاستمرار في الإصلاحات الاقتصادية: يواجه الاقتصاد المصري مؤخرا تحديات اقتصادية ناجمة عن تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية، الأمر الذى أثر سلبا على معدل النمو الاقتصادي واحتياطي النقد الأجنبي، ودفع

(١) **مصر على أبواب البريكس" الدوافع والتحديات والآمال": د/** غادة كمال، خبيرة الشؤون الأفريقية والدولية - جامعة القاهرة، رئيس تحرير مجلة صوت أفريقيا، مقالة متاحة على الشبكة العنكبوتية(الانترنت) تاريخ الاطلاع ١٢/١/ ٢٠٢٤م.

معدلات التضخم نحو الارتفاع بشكل كبير، وحتى يمكن مواجهة تلك المشكلات لضمان تواجد أفضل في البريكس، يتطلب الأمر خطوات محسوبة وإصلاحات مستمرة لدفع السياسات المرتبطة بالتصنيع والإنتاج وتوفير العملات الأجنبية نحو التقدم، لذا تواجه مصر تحديا كبير بعد الانضمام للبريكس يتمثل في الاستمرار في الإصلاحات الاقتصادية والتي بدأت في عام ٢٠١٤م، بتنفيذ برنامج إصلاحي جريء بحزمة من الإصلاحات قائمة على إعادة موازنة جوانب الاقتصاد الكلي والتي تضمنت خيارات سياسية صعبة تم تبنيها في وقت واحد، كقانون ضريبة القيمة المضافة، وتخفيض الحد من الطاقة، وتحرير الجنيه المصري(*)، بهدف تحفيز الاقتصاد وتعزيز بيئة الأعمال التجارية، وتحقيق نمواً متوازناً وشاملاً، من أجل استعادة الاستقرار الاقتصادي الكلي، وإعادة مصر إلى مسار النمو الطبيعي، وتخفيض عجز الموازنة والدين العام وخلق فرص جديدة للعمل، وحماية الأقل دخلاً في المجتمع أثناء عملية الإصلاح(١).

ثالثًا: تحديات منع التمويلات الخارجية: قد تواجه مصر تحديًا أصعب في الوقت الحالي على الصعيد الخارجي؛ يكمن في تخوف البعض من ضغط صندوق النقد على بعض المؤسسات للامتناع عن منح التمويلات لمصر، أو خفض التصنيف الائتماني لها، بعد انضمامها للبريكس بالإضافة إلى ارتباط مصر بتوازنات دولية، وتحالفات مع المنظومة الغربية (الولايات المتحدة ومنظومتها الغربية) ، وبالتالي فكرة الانفكاك الكامل أو الخروج الكامل من التبادل بالدولار سيواجه صعوبات حقيقية، وبناء عليه فإن تحويل مسار البوصلة المصرية شرقًا من الممكن أن يسفر عن تداعيات يصعب التكهن

(*) برنامج الإصلاح الحكومي المصري مصدق عليه على نطاق واسع من قبل شركاء التنمية الرئيسيين، من خلال سلسلة برنامج تمويل سياسات التنمية (DPF) للبنك الدولي، وصندوق التمويل التابع للصندوق (EFF) ، والتمويل الموازي لبنك التنمية الأفريقي.

(١) **مصر على أبواب البريكس" الدوافع** والتحديات والآمال": د/ غادة كمال، خبيرة الشؤون الأفريقية والدولية - جامعة القاهرة، رئيس تحرير مجلة صوت أفريقيا، مقالة متاحة على الشبكة العنكبوتية(الانترنت) تاريخ الاطلاع ١٢/١/ ٢٠٢٤م.

بها.[١].

رابعًا: تحديات العملات البديلة: أن معظم الاحتياطي النقدي الأجنبي في مصر بالدولار، والانضمام للبريكس قد يعني التخلي عن الدولار الأمريكي في تسوية الالتزامات الدولية مع البريكس، مما يتطلب توفير عملات بديلة، وهذا الأمر يحتاج إلى خطة نقدية تهدف إلى تنويع الاحتياطي الأجنبي بسلة عملات دولية مختلفة تشمل على سبيل المثال الروبل الروسي والإيوان الصيني، لذلك يجب إجراء مشاورات نقدية بين البنك المركزي المصري والبنكين المركزيين الروسي والصيني، يتم بموجبها تفعيل صفقة مقايضة عملات بين مصر والصين ورسيا، مما يسمح لمصر بزيادة وإعادة بناء احتياطات البنك المركزي المصري من العملات الأجنبية التي تحتاج إليها حاليًا بشدة لتغطية تكاليف التجارة الخارجية ولسداد ديونها الخارجية[٢].

خامسًا: تحديات تنافسية: إن الانضمام إلى البريكس يعني ضرورة أن يكون الاقتصاد المصري قادرا على المنافسة والإنتاج والتصدير، حتى لا يتعرض للمنافسة الحادة أو الإغراق من باقي أعضاء التكتل، خاصة الصين التي تغزو منتجاتها الأسواق المصرية، لذا من الضروري تعديل السياسات التجارية، واستراتيجية التصديرية للتغلب على ضغوط المنافسة داخل المجموعة[٣].

سادسًا: تحسين البيئة التنافسية لجذب الاستثمارات الأجنبية: سعياً لتحسين البيئة التنافسية لجذب الاستثمارات الأجنبية أصدرت مصر قانونا جديدا

---

(١) **إمكانيات استفادة مصر اقتصاديًا من مجموعة دول البريكس:** د/ مروة ممدوح السكري، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، عين شمس، كلية التجارة، ٢٠١٩م، ص٣١٢.

(٢) الحدير بالذكر أنه في عام ٢٠١٦م، وقع البنك المصري مع نظيره الصيني اتفاقية ثنائية لمبادلة العملات بقيمة ١٨ مليار يوان (٣مليار دولار) لمدة ثلاث سنوات، وهناك مباحثات الآن بشأن تعزيزها، كما وقع البلدان في أكتوبر ٢٠٢٣م مذكرة تفاهم في مجال مبادلة الديون في خطوة تهدف إلى تعزيز التجارة الثنائية والاستثمار والحفاظ على الاستقرار المالي في كلا البلدين. يراجع:

(٣) **تحليل الأداء الاقتصادي لدول البريكس:** دراسة حول الآثار الاقتصادية: د/ أحمد فاروق الزيني، مرجع سابق، ص ٢٤٦٦

للاستثمار، ويسعي قانون الاستثمار الجديد الي توفير الحوافز، وتحقيق الحوكمة، وتسهيل التجارة عبر الحدود، وتوفير الضمانات التي تحمي من القرارات التعسفية، ويأتي بأدوات وإجراءات تنظيمية لتسهيل عملية الاستثمار، وبدء ومزاولة النشاط ومن اهم مميزات قانون الاستثمار الجديد، اتاح القانون بيئة الكترونية لأول مره تُمكن المستثمرين دفع الرسوم المتعلقة بالاستثمار من خلال شبكة الإنترنت، وكذلك معظم الخدمات، وكذلك تفعيل الشباك الواحد لأول مرة بعد التنفيذ الناجح للإصلاح الإداري، الذي يسمح لممثلي الجهات الحكومية المختلفة، والممثلة في مركز خدمات الاستثمار بالبت في المستندات والطلبات المقدمة مره واحدة كما يحق للمستثمر تحويل رأسماله المستثمر في مشروعات بمصر أو أرباحه الي الخارج، كما يحق للعاملين الاجانب تحويل رواتبهم المدفوعة بالدولار الي الخارج[(١)].

سابعًا: ضعف الآطر التنظيمية للبريكس: لعل أهم التحديات التي تواجه مصر بعد الانضمام للبريكس، هو التحدي المؤسسي فمجموعة «البريكس» فلا مقر لها ولا سكرتارية ولا أمينا عاما ولا مجلسا تنفيذيا لاتخاذ القرارات، كذلك فهي ليست تحالفا بالمعنى الدقيق، ولكنها في أفضل الأحوال منبر أو تكتل شراكة بين مجموعة من الدول الذين يجمعهم هدف اقتصادي واضح، وهو تقديم بدائل للنظام الاقتصادي العالمي وكسر هيمنة المؤسسات الغربية، ومن ثم فمصر ستدخل في هذه المجموعة وهي لازالت ضعيفة من الناحية المؤسسية، فقط تحاول تقديم بدائل للنظام الاقتصادي العالمي، وهو أمر قد يشكل تحدي لمصر يجب الالتفات إليه، لعدم رفع سقف التوقعات أكثر من اللازم، ما لم تتمكن المجموعة من تطوير العمل المؤسسي الخاص بها[(٢)].

---

(١) **إمكانيات استفادة مصر اقتصاديًا من مجموعة دول البريكس:** د/ مروة ممدوح السكري، مرجع سابق، ص٣١٤.

(٢) **الآثار الاقتصادية لتجمع البريكس على النظام الدولي للمدفوعات** "دراسة تحليلية على مصر: د/ منال محمد عفان وآخرين، المجلة العلمية للبحوث التجارية، العدد الثاني الجزء الأول، ٢٠٢٣م، ص ٧٢٥.

ثامنًا: ضعف العملة المحلية: على آثر تخفيض قيمة الجنية المصري بنسبة قاربت ٥٠% ومعدلات تضخم عالية، تخطت حاجز٤٠%، وزيادة بنسبة ١٣% في الدين الخارجي تقدر ١٦٣مليار دولار كذلك الاقتراض بشكل مبالغ كل ذلك أدى إلى تدهور قيمة العملة في عام ٢٠٢٣م، كما تأثرت مصر سلبا جراء سياسات الاتحاد الأوربي حيال الصراع الروسي الأوكراني والتي شهدت ارتفاعاً حاداً في أسعار الطاقة، وامتصاص الاتحاد الأوربي لحصاد الحبوب الأوكرانية والتي كانت تصدر عادة لمصر وآسيا، مما ضاعف من الضغوط على العملة الأجنبية مقابل العملة المحلية(١).

تاسعًا: تطوير البنية التحتية: إن انضمام مصر للبريكس يدخلها في تحدي مواصلة تطوير البنية التحتية للنقل في الفترة الأخيرة، حيث قامت مصر بإضافة طرق جديدة بمساحة ٦٠٠٠ كيلومتر تربط العديد من المناطق، وتخدم عددًا من المشروعات الكبرى والمناطق الاستثمارية، ويتكون قطاع النقل في مصر من الطرق والسكك الحديدية والمطارات والموانئ والتي تمثل ٤,١ % من الناتج المحلي الإجمالي، كما زادت قدرة مصر لتوليد الطاقة الكهربائية بنسبة ٤٥ % بعد انتهاء العمل بمحطات توليد الكهرباء الثلاث الموجودة بالعاصمة الإدارية وبني سويف والبرلس وذلك من خلال العمل مع شركة سيمنس باعتبارها شريكًا استراتيجيًا لمصر بتكلفة ٩ مليار دولار(٢).

ويرى الباحث أن على السلطات المصرية، وكذلك المعنيين بالسياسة الاقتصادية، وضع التحديات السالف ذكرها في الاعتبار لتخفيض سقف التوقعات وعدم التعامل مع المجموعة ككيان يمكن الاعتماد عليهم فقط في توسيع عملية الاقتراض، ولكن يجب علينا التعامل معهم باعتبارهم فرصة لزيادة قدراتنا التنافسية في عالم شديد التأرجح اقتصاديا وسياسيا.

---

(١) **تفعيل العلاقات الاقتصادية المصرية مع دول مجموعة البريكس:** إجلال راتب، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، معهد التخطيط القومي، ٢٠١٤م.

(٢) **إمكانيات استفادة مصر اقتصاديًا من مجموعة دول البريكس:** د/ مروة ممدوح السكري، مرجع سابق، ص٣١٨.

المطلب الرابع
علاقات مصر الاقتصادية مع دول تكتل البريكس

تحظى دول مجموعة البريكس بعلاقات اقتصادية وتجارية كبيرة مع مصر قبل الانضمام، مما يعزز من فكرة الاستمرارية، خاصة وأن هناك قاعدة سابقة للعلاقات على النحو التالي:

- **التجارة الدولية:** تحظى العلاقات التجارية مع دول البريكس باهتمام كبير من قبل المتخصصين ورجال الاعمال فقد ارتفعت قيمة الصادرات المصرية لدول البريكس إلى ٤,٩ مليار دولار عام ٢٠٢٢م، مقابل ٤,٦ مليار دولار عام ٢٠٢٣م، بنسبة زيادة ٥,٣%، فيما بلغت قيمة الواردات المصرية من دول البريكس ٢٦,٤ مليار دولار مقابل ٢٣,٦ مليار دولار، بزيادة قدرها ١١,٥% حيث جاءت **الهند** على رأس قائمة أكثر دول البريكس استيرادا من مصر خلال عام ٢٠٢٣م، وبلغت قيمة صادرات مصر للهند ١,٩ مليار دولار، بينما جاءت **الصين** في المركز الثاني بـ ١,٨ مليار دولار، ثم **روسيا** بـ ٥٩٥,١ مليون دولار، ثم **البرازيل** بمبلغ ٤٠٢,١ مليون دولار، وأخيرا **جنوب أفريقيا** بمبلغ ١١٨,١ مليون دولار[١].

فيما تصدرت **الصين** قائمة أعلى دول البريكس المصدرة لمصر خلال عام ٢٠٢٣م؛ حيث بلغت قيمة واردات مصر ١٤,٤ مليار دولار، بينما جاءت **روسيا** في المركز الثاني بـ ٤,١ مليار دولار، ثم **الهند** بـ ٤,١ مليار دولار، ثم **البرازيل** بـ ٣,٦ مليار دولار، وأخيراً **جنوب أفريقيا** بـ ١٣٣ مليون دولار، ويؤكد المستثمرون أن الميزان التجاري بين مصر وجنوب افريقيا في صالح مصر فلابد من العمل على زيادة الصادرات المصرية إلى جنوب افريقيا خاصة في السلع التي تتميز بها مصر مثل اللؤلؤ والاحجار الكريمة والفاكهة والخضروات ولابد من القضاء على معوقات التبادل التجاري بين البلدين والتي تتمثل في عدم وجود خطوط ملاحية مباشرة ومنتظمة بين مصر وجنوب افريقيا، وارتفاع تكاليف النقل بين البلدين.

---

(١) **مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء المصري**، مصر ودول البريكس" فرص واعدة" ٢٠٢٣م.

معنى ذلك وجود عجز في سجل الميزان التجاري الكلي بين مصر ودول تكتل البريكس مجتمعة عجزاً قدر بنحو ٥.٣٧ مليار دولار، وذلك يعكس تراجع قيمة الصادرات الكلية المصرية لتلك الدول عن نظيرتها للواردات الكلية المصرية من تلك الدول(١).

- **الاستثمارات الأجنبية:** وعلى صعيد الاستثمارات، بدأت هذه الدول في التدفق على مصر على مدى سنوات ماضية؛ حيث بلغت استثمارات دول مجموعة البريكس في مصر ٨٩١,٢ مليون دولار خلال العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٢، مقابل ٦١٠,٩ مليون دولار خلال العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١م بنسبة زيادة ٤٥,٩%، **واحتلت الصين المركز الأول** في قائمة الدول الأعلى استثمارًا لمجموعة البريكس في مصر خلال العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٢م، ب ٧٦٤,٨ مليون دولار، وبعدد شركات مؤسسة لدى الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ١٣٤٥ شركة، وتركزت هذه الاستثمارات في الغالب على المشاريع الصناعية (٥٥%) والبناء (٢٠%) والخامات (١٢%) ، وبفضل منطقة التعاون الاقتصادي والتجاري بالسويس(SETCZ) والتي تعد أكبر مبادرة صناعية صينية في مصر من حيث حجم الاستثمار باتت مصر ثالث اكبر منتج للألياف الزجاجية في العالم، وكذلك مشروع القطار الكهربائي الذى يربط بين مدينة السلام و العاصمة الإدارية الجديدة وسيتم إنشاؤه بالتعاون مع شركة صينية بقيمة إجمالية تبلغ ١,٢ مليار دولار، ويشمل التكلفة مبلغ ٧٠٠ مليون دولار يقدمها بنك " إكزيم الصيني " في شكل قرض ميسر بفائدة ١٢ % وسيتم تنفيذ اعمال الإشارات والاتصالات و التحكم في مشروع القطار من خلال شركة صناعة الطيران الصينية (AVIC) ، ويأتي ترتيب الصين على قائمة الدول الاجنبية المستثمرة في مصر في المرتبة الـ ٢١(٢).

- **بينما تأتي الهند في المرتبة الثانية** بـ ٢٠٠,٧ مليون دولار، بعدد ٤٦٢ شركة،

---

(١) **الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء:** النشرة الشهرية لبيانات التجارة الخارجية، فبراير ٢٠٢٣م، متاح على الموقع: https://www.capmas.gov.eg

(٢) **تقرير دوري يصدر عن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء المصري،** مصر ودول البريكس" فرص واعدة" العدد ٢٠، ديسمبر، ٢٠٢٣م.

نصف هذه الشركات عبارة عن مشاريع مشتركة أو شركات هندية مملوكة بالكامل، بينما تعمل الباقي من خلال مكاتبها التمثيلية، وتشمل القطاعات الرئيسية والتي تجذب الاستثمار كقطاع الملابس والزراعة والكيماويات والسيارات والطاقة وتجارة التجزئة، ومن اهم صور التعاون الاقتصادي بين الهند ومصر- المجموعة المصرية الهندية المشتركة لرجال الأعمال وهى تمثل تعاون بين اتحاد الصناعات المصرية ونظيره الهندي ويفترض ان تغطى أعمال المجموعة مجالات التعاون الاستثماري والتجاري والفني كالطاقة غير التقليدية وصناعة الجرارات الزراعية الصغيرة والصلب و تكنولوجيا المعلومات و الأسمدة والكيماويات و السياحة وإدارة الفنادق والصناعات الهندسية. ويأتي ترتيب الهند في المرتبة الـ ٣٢ بين الدول المستثمرة في مصر[١].

- **وتأتي روسيا** بـ ٧٦,٩ مليون دولار كحجم استثمارات اجنبية داخل مصر، بعدد شركات لمستثمرين من روسيا ٤٢٣ شركة، وتسعى السلطات المصرية في الاستفادة من فرص الاستثمار المتاحة خاصة بعد تخصيص منطقة صناعية روسية بمحور قناة السويس في منطقة عتاقة والعمل على إزالة كافة المعوقات التي تواجه المستثمرين في البلدين. والتركيز على دور القطاع الخاص كما تتيح اللقاءات المتبادلة بين رجال الصناعة ورجال الاعمال بين البلدين لطرح وأفكار مفيدة للطرفين، وتعد روسيا الاتحادية في المرتبة الـ ٤٧ بين الدول المستثمرة في مصر[٢].

- **تأتي جنوب أفريقيا** بـ ١٨,٣ مليون دولار، يبلغ عدد الشركات المؤسسة لدولة جنوب إفريقيا في مصر ٦٠ شركة، ويأتي ترتيب جنوب إفريقيا ٦٤ بين الدول المستثمرة في مصر.

- **وأخيراً تأتي البرازيل** بـ ٢٤,٧ مليون دولار، ويبلغ عدد الشركات المؤسسة لدى هيئة الاستثمار من البرازيل ٢٨ شركة، وترتيب البرازيل ٦١ بين الدول المستثمرة

(١) **الآثار الاقتصادية لتجمع البريكس على النظام الدولي للمدفوعات** " دراسة تحليلية على مصر: د/ منال محمد عفان وآخرين، مرجع سابق، ص ٧٢٩.

(٢) **سلسلة تقارير معلوماتية:** فرص استفادة مصر من الانضمام لمجموعة البريكس، ديسمبر ٢٠٢٣م.

في مصر، وقد تم ابرام اتفاقية التجارة الحرة بيم مصر وتجمع الميركوسور(البرازيل وأوروغواي وباراغواي، والأرجنتين، وفنزويلا وبوليفيا) وكذلك خطة العمل الموقعة بين مصلحة الجمارك المصرية والغرفة التجارية العربية البرازيلية في عام٢٠٢٢م، لبدء خطوات الربط الالكتروني لتبادل المستندات والبيانات الخاصة بالشاحنات (صادرات وواردات) الكترونيا، وتستهدف تقليل الرسوم الجمركية ودعم وتسهيل التبادل التجاري[١].

هذا ويصل إجمالي عدد الشركات المؤسسة لدى الهيئة العامة للاستثمار لدول مجموعة البريكس في مصر ٢٣١٨ شركة بقيمة رأسمال يصل إلى ما يقرب من ملياري دولار تعمل في عدة قطاعات اقتصادية حيوية كقطاع الصناعة والخدمات والإنشاءات والاتصالات والتكنولوجيا[٢].

---

(١) **الهيئة العامة للاستعلامات والاحصاء:** الصفحة الرسمية المركز الإعلامي، أخبار اقتصادية، ١١/ ٣/ ٢٠٢٣م، متاح على الموقع التالي: https://www.sis.gov.eg

(٢) **الصين: التوزيع القطاعي للشركات الصينية في مصر:** فإن ٧٠٢ شركة تعمل في القطاع الصناعي و٤٣٢ شركة في القطاع الخدمي و٧٠ شركة في القطاع الإنشائي و٧٩ شركة بقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ٤٧ شركة في القطاع الزراعي و١٥شركة بقطاع السياحة، توفر ٢٧٣٩٢ فرصة عمل.

- **روسيا: التوزيع القطاعي للشركات الروسية في مصر فإن:** ٣٨ شركة في القطاع الصناعي ١٥١ شركة في القطاع الخدمي و٧٩ شركة في القطاع الإنشائي و٣٣ شركة بقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات و١٧ شركة في القطاع الزراعي و١٠١ شركة بقطاع السياحة، و٤ شركات بالقطاع التمويلي توفر ٤٣٦١ فرصة عمل.
- **الهند: التوزيع القطاعي للشركات الهندية في مصر** تعمل ١٧٥ شركة في القطاع الصناعي و١٨٤ شركة في القطاع الخدمي و١٧ شركة في القطاع الإنشائي و٤٣ شركة بقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات و٢٧ شركة في القطاع الزراعي و١٢ شركة بقطاع السياحة، و٤ شركات بالقطاع التمويلي توفر ٢٦٥٩٢ فرصة عمل.
- **البرازيل: التوزيع القطاعي للشركات البرازيلية التي تعمل في مصر فان** ٩ شركات في القطاع الصناعي ١١ شركة في القطاع الخدمي و٤ شركات في القطاع الإنشائي و٤ شركات بقطاع السياحة، توفر ٧٩٨ فرصة عمل.
- **جنوب إفريقيا: التوزيع القطاعي للشركات الجنوب افريقية التي تعمل في مصر:** تعمل ٥ شركات في القطاع الصناعي و٣٤ شركة في القطاع الخدمي وشركة واحدة في القطاع

- تحويلات العاملين بالخارج:

كشف الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، أن قيمة تحويلات المصريين العاملين في دول البريكس بلغت ٨٤,٧ مليون دولار خلال العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١م مقابل ٤١,٨ مليون دولار خلال العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠، بنسبة زيادة ١٠٢,٥%، بينما وبلغت تحويلات العاملين من دول البريكس إلى مصر ٤٩,٧ مليون دولار مقابل ٥٤,٥ مليون دولار بانخفاض قدره ٨,٧%. وجاءت البرازيل على رأس قائمة أعلى دول البريكس في تحويلات المصريين العاملين بها خلال العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١؛ وسجلت قيمة تحويلات المصريين العاملين بروسيا ١٦,٤ مليون دولار، بينما بلغت قيمة تحويلات الروسين العاملين في مصر ١٧ مليون دولار، ثم تأتي الصين في تحويلات المصريين العاملين بها بـ ١٣,٢ مليون دولار، بينما بلغت قيمة تحويلات الصينين العاملين في مصر١٠،٥ ملايين دولار عام ٢٠٢١م، وبلغ عدد المصريين المتواجدين في الصين طبقًا لتقديرات البعثة المصرية ٦ الآلف مصري بنهاية عام ٢٠٢١م، ثم جنوب أفريقيا بـ ٦,٧ مليون دولار، وأخيراً الهند بـ ٦ ملايين دولار، ويبلغ عدد الشركات المؤسسة لدولة جنوب إفريقيا في مصر٦٠ شركة ومساهمة هذه الشركات في رأس المال المصدر ٢٩٢,١٦ مليون دولار وترتيب جنوب إفريقيا ٦٤ بين الدول المستثمرة في مصر[١].

=

الإنشائي و١١ شركة بقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات و٦ شركات في القطاع الزراعي و٣ شركات بقطاع السياحة، توفر ١٧٢٣ فرصة عمل.

(١) **الهيئة العامة للاستعلامات:** مرجع سابق

المبحث الثالث

الضوابط الشرعية المنظمة للعلاقات الاقتصادية الدولية

تمهيد وتقسيم:

من الحقائق الكونية التي تنطق بها الشريعة الإسلامية، أن العالم الإسلامي مجرد أمة ضمن العديد من الأمم التي تعيش على كوكب الأرض، وأنها في حاجة ماسة للتبادل والتعاون، فالكل محتاج للكل، وأن هناك استحالة في أن يعيش العالم الإسلامي في عزلة بعيدة عن التعاون والتبادل الدولي على المستوى الاقتصادي والسياسي، لأن ذلك مناقض لسنن الله في الكون من جهة، وكذلك مناقض لمقصود الشريعة الإسلامية من جهة أخرى.

من هذا المنطلق نجد أن الشريعة الإسلامية تؤمن بالعلاقات الدولية، وأن التعاون في المجال الاقتصادي أمر مقرر شرعاً، في ضوء بعض الضوابط الشرعية المنظمة للعلاقات الاقتصادية الدولية، وهو ما سيكون علية المبحث، من خلال بيان أهم الضوابط الشرعية للعلاقات الدولية، وكذلك الوقوف على موقف الفقه الإسلامي من أهم بنود تلك الاتفاقيات التي تنظم تلك العلاقات من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: الضوابط الشرعية للعلاقات الدولية.

المطلب الثاني: الحكم الشرعي لبنود اتفاقية البريكس.

المطلب الأول
الضوابط الشرعية للعلاقات الدولية

هناك مجموعة من الضوابط تعتبر من القواعد العامة التي تنظم العلاقات الاقتصادية الدولية منها والوطنية، سواء كانت بين المسلمين وبعضهم، أو بينهم وغير المسلمين، وهي لم ترد في الشريعة الإسلامية على سبيل الحصر، وإنما جاءت في ثنايا العقود والاتفاقيات والعهود والالتزامات وتتسم هذه الضوابط بشكل كبير بالمرونة، والتعامل مع الظروف المتغيرة، ومراعاة مقتضى الحال خاصة إذا كنا في أشد الحاجة لمثل هذه العلاقات للدخول في تكتلات اقتصادية لإصلاح المنظومة الاقتصادية المتضررة كموضوع البحث.

الأول: ضابط المشروعية: مضمون هذ الضابط أن تتم العلاقات الدولية والاتفاقيات بين الدول الإسلامية في إطار الشريعة الإسلامية، سواء على مستوى البيع والشراء للسلع والخدمات، أو حتى المعلومات وكذلك الأصول المالية، وكذا صيغ العقود المبرمة كعقود التجارة التفضيلية والتي من المتوقع ان تتم بين مصر ودول البريكس، في إطار التبادل التجاري، وكذلك من ناحية الأساليب والإجراءات المتبعة في التبادل مثل الصفقات المتكافئة، والتي تسعى مصر لدخولها، قال سبحانه وتعالى: ﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى﴾[1].

ومن أبهى جوانب عظمة الإسلام أن يطبق هذا الضابط على كلا الجانبين استيرادا وتصديرا فلا يجوز للدولة المسلمة أن تستورد سلعا وخدمات محرمة لا يجوز استخدامها في الاستهلاك والإنتاج مثل: الخمور والمخدرات والسلع الفاسدة والأفكار والمعلومات الضارة، كما لا يجوز لها أن تصدر هذه الأنواع لغيرها، فضابط المشروعية مطبق على كلا الجانبين[2].

---

(١) **سورة طه الآية (١٢٤)** .

(٢) **القواعد الشرعية المنظمة للعلاقات الاقتصادية**، د/ شوقي دنيا، مجلة المسلم المعاصر، ١٩٩٩، ص٢١.

وقد شددت الشريعة الإسلامية في ذلك إلى الحد من تصدير سلع مباحة طيبة طالما أنها تستخدم في إنتاج سلع خبيثة ومحرمة شرعًا، مثل تصدير العنب لمصانع الخمور، كما لا يجوز أن تبرم الدولة المسلمة عقود الغرر وعقود الربا والمقامرات وكل أنواع العقود الفاسدة[١].

ولا شك أنه إذا أحسن تطبيق هذ الضابط في علاقة مصر بتكتل البريكس، سيكون لها أثر كبير جدا على المستوى الاقتصادي، ومساعد حقيقي لزيادة رفاهية المجتمعات داخل البريكس.

الثاني: ضابط الوفاء بالعقود والالتزامات:

اعتنت الشريعة الإسلامية بضابط الوفاء بالعقود والالتزامات والمعاهدات الدولية اكثر مما اعتنت بغيره، قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾[٢]، وقد عد الإسلام عدم الوفاء بالعهود من علامات النفاق المذمومة شرعًا، فعن النبي (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) قال: آية المنافق ثلاث: (إذا حدث كذب، وإذا وعد أخلف، وإذا اؤتمن خان)[٣] ، وقد وصل ذلك إلى الحد أنه لو كان هناك اتفاقية بين دولة مسلمة ودولة غير مسلمة، ودخلت الدولة غير المسلمة في حرب مع الدولة المسلمة، فإنه لا يجوز للدولة المسلمة التحلل من التزاماتها ونقض الاتفاقية المبرمة مع الدولة غير المسلمة، قال تعالى: ﴿وَإِنِ اسْتَنصَرُوكُمْ فِي الدِّينِ فَعَلَيْكُمُ النَّصْرُ إِلَّا عَلَىٰ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُم مِّيثَاقٌ﴾[٤] ، وفي أبلغ ما قيل في احترام المسلمين للاتفاقيات المبرمة من غيرهم قول سيدنا على رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لواليه على حكم مصر: "إن عقدت بينك وبين عدوك عقدة أو ألبسته منك ذمة فحُط عهدك بالوفاء، وارعَ ذمتك بالأمانة، واجعل نفسك جُنة دون ما أعطيت، فإنه ليس من فرائض الله شيء الناس أشد عليه اجتماعا مع تفرق أهوائهم وتشتت آرائهم من تعظيم الوفاء بالعهود، فلا تغدرن بذمتك، ولا تخيسن بعهدك ولا يدعونك ضيق أمر لزمك فيه عهد الله إلى طلب

---

(١) **المغني** لابن قدامة ٤٥٨/٨.

(٢) **سورة المائدة** الآية رقم (١)

(٣) **الحديث** في صحيح الإمام البخاري ١/ ١٦.

(٤) **سورة الأنفال**: الآية رقم (٧٢)

انفساخه بغير الحق، فإن صبرك على ضيق أمر ترجو انفراجه وفضل عاقبته خير من غدر تخاف تبعته[١].

والشريعة الإسلامية تُرغب في الاتفاقيات والمعاهدات وخاصة في المجال الاقتصادي والتجاري وقد أبرمت العديد من الاتفاقيات، كالاتفاق الذي عقده الرسول(صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ) مع اليهود عندما نزل بالمدينة[٢] والقيد الوحيد ألا تتضمن بنود الاتفاقية بند يتعارض مع القواعد والاحكام الشرعية.

ولا يخفى على أحد مدى التأثير الإيجابي للالتزام الصارم بما تتضمنه الاتفاقيات، وخاصة في المجال الاقتصادي، لأن مثل هذه الاتفاقيات يولد حقوقًا والتزامات مستقبلية، والمعروف أن المعول عليه في إنجاز آثار الاتفاقيات مبني على مدى التزام كل طرف بما هو مطلوب منه، ولا شك أن التزام مصر ببنود اتفاقها مع البريكس هو ما سيحقق ما تصبوا إليه من دوافعها للانضمام لهذا التكتل الدولي المهم.

الثالث: عدم الإضرار بالدول الإسلامية:

عند الحديث عن التجارة مع دولة محاربة قرر الفقهاء المسلمون عدم جواز تصدير سلع تؤدي إلى تقوية هذه الدولة المحاربة على حساب الدولة المسلمة، بمعنى أنهم قصروا ذلك على حالة الحرب والعداء، وليس حالة السلم[٣]، ومن الواضح أنه لم يكن يتصور الضرر آنذاك إلا في حالة الحرب، ولكن الصورة اليوم قد تغيرت كثيراً، وأصبح مجال إلحاق الضرر بالدول المسلمة واسعاً ولم يقف عند حالة الحرب، ولا عند سلع استراتيجية معينة بل أصبح متصورا في كافة السلع والخدمات التي يمكن أن يترتب عليها ضرر بالدول المسلمة، والفرق كبير بين عدم الاضرار بالدول المسلمة، وعدم نفع الأخرين، فما قامت التجارة إلا بهدف تحقيق المنافع[٤].

---

(١) **نهج البلاغة٣/١٠٧**: الشريف الرضي، بيروت، دار الأندلس، ١٩٨٠م.

(٢) **التحالفات السياسية بين المسلمين وغيرهم في المجتمعات الغربية:** د/ علال الزهواني، ٢٠١٦م، ص٣٣١

(٣) **المبسوط** للسرخسي ٩٢/١٠.

(٤) **القواعد الشرعية المنظمة للعلاقات الاقتصادية**، د/ شوقي دنيا، مرجع سابق، ص٢٥.

والضرر مفهومه متسع ومتعدد الصور والمجالات، فهناك الضرر السياسي والضرر الأمني والضرر الاجتماعي والضرر الاقتصادي والضرر الديني، وهو في الوقت المعاصر قد يقع بسبب الاستيراد والتصدير، فقد ينجم عن بعض العلاقات الدولية الاقتصادية زيادة التضخم في بلد مسلم أو بطالة أو ركود اقتصادي أو اغراق للأسواق السلعية، أو تلوث بيئي أو سوء في الدخول والثروات وغير ذلك[١].

وعلى الدولة المسلمة أن تسترشد في سياستها هنا بالقواعد الشرعية المعروفة مثل قاعدة ارتكاب أخف الضررين[٢]، وقاعدة تقديم المصلحة العامة على المصلحة الخاصة[٣]، عند إمكانية التوفيق وقاعدة درء المفاسد مقدمة على جلب المصالح[٤].

ولا شك أنه يجب على مصر مراعاة هذا الضابط المهم في العلاقات الاقتصادية، بدول البريكس للحافظ على المقدرات الاقتصادية الخاصة بالدول المسلمة، وعدم الاضرار بمصالحها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، خاصة وأن العلاقات الاقتصادية الدولية مسرحًا كبيراً للاستغلال الاقتصادي، والحرص الدائم على تحقيق المكاسب الخاصة، بغض النظر عما يلحق الأطراف الأخرى من ضرر، وهو ما يجب أن تنتبه له السلطة السياسية في مصر.

---

(١) **الإسلام والتعاون الاقتصادي الدولي:** د/ رفعت العوضي، ندوة التنمية من منظور إسلامي، البنك الإسلامي للتنمية، بجدة، ١٩٩٣م، ص٣٦٣.

(٢) **التحقيق والبيان في شرح البرهان في أصول الفقه ١٠٣/٣.**

(٣) **الموافقات** ٨٩/٣

(٤) **الإبهاج في شرح المنهاج ٢٣٥٥/٦ - المبسوط للسرخسي** ٩٤/١٠.

المطلب الثاني
الحكم الشرعي لبنود اتفاقية البريكس

١- موقف الفقه الإسلامي من التبادل التجاري:

الشريعة الإسلامية من حيث المبدأ تُقر شرعية وحرية التجارة بين المسلمين وغيرهم، مثلما هو تماماً بين المسلمين وبعضهم، فكما يجوز البيع والشراء والتأجير بين المسلمين يجوز ذلك مع غير المسلمين، والمهم في ذلك هو نوعية السلع والخدمات المستوردة أو حتى المصدرة، ومدى احتياج الدولة إليها، ومدى تأثير ذلك على القيم والأخلاق والأعراف الإسلامية، وما هو تأثيره على الإنتاج الوطني، فالقضية ليست قضية حلية البيع والشراء لأنه لا خلاف عليها، وإنما هي قضية مآلات الأمور، وما يترتب على ذلك من أثار غير مرغوب فيها للاقتصاد الوطني، فبعض السلع يحرم تصديرها كبيع السلع الحربية للدول غير الإسلامية في حالة الحرب، برغم أن المسألة من حيث المبدأ لا غبار عليها[(١)] ، وشرعية التبادل التجاري في الفقه الإسلامي جاءت من خلال مجموعة من الأدلة والأسانيد الشرعية ومن أهمها ما يلي:

١- أن الإسلام يقر مبدأ عالمية الموارد، والذي يعني أن الله تعالى خلق الإنسان خليفة في الأرض أيا كان معتقده، وسخر له ما فيها، ومقتضى ذلك يكون للجميع حق استخدام كافة الموارد التي سخرها الله سبحانه وتعالى وفق الوسائل الشرعية[(٢)] .

٢- الحاجة داعية إلى حرية التبادل التجاري الدولي، ووجه الحاجة أن بعض ما يحتاجه المسلمون يُحمل من بلاد خارجية، وغلق الأمر فيه ضرر للمسلمين، والقاعدة على أن " الضرر يزال"[(٣)] وقيل:(ويمكن من الإقامة اليسيرة لأن في

---

(١) **القواعد الشرعية المنظمة للعلاقات الاقتصادية**، د/ شوقي دنيا، مرجع سابق، ص٢٨.

(٢) **التطبيقات الاقتصادية لعقد الأمان في الإسلام:** د/ محمد سيد أحمد عامر، مجلة الشريعة والقانون، العدد ٣٨، ٢٠٢١م.

(٣) **الأشبه والنظائر** للسيوطي ٨٣/١: دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٣م.

منعها قطع الميرة وسد باب التجارة[١].

٣- أن التطبيق الفقهي العملي يؤكد أن الأصل في الإسلام هو حرية التجارة، ويتضح هذا في معاهدة صلح الحديبية، حيث جاء فيها: "أن من قدم مكة من أصحاب محمد حاجا أو يبتغي الرزق فهو آمن على ماله ودمه، وأن من قدم المدينة من قريش فهو على ماله ودمه"[٢].

مما سبق يتبين حرية التبادل التجاري مع البريكس فلا مانع شرعي طالما هناك ضوابط لذلك.

٢- موقف الفقه الإسلامي من الاستثمارات الأجنبية الدولية:

جمهور الفقهاء على مشروعية قيام المشاركات والمضاربات أو ما يسمى اليوم بالاستثمارات بين المسلمين وغيرهم على أرض الدولة المسلمة، وعلى أرض الدول الأجنبية الأخرى، طالما كان ذلك في إطار القواعد الشرعية، ويحقق منافع عامة للمجتمع المسلم، وفيه تواصل اقتصادي بين المجتمعات، وتوفير عناصر إنتاج، بالإضافة إلى نقل للخبرات والتكنولوجيا الحديثة، والتي نحن في أشد الحاجة إليها في الدول النامية لتحسن الوضع الاقتصادي وزيادة النمو، ويرعى فيه ما قد يحدثه من أثار غير مرغوبة على العمالة وتوظيف الموارد، وكذا على الجوانب السياسية والأمنية، والثقافية، والدينية، وعلى مصالح المجتمع المسلم بصفة عامة[٣]، مستندة إلى بعض الأدلة على ذلك منها:

١- فِعل النبي (صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ) حيث عقد اتفاقاً مع أهل خيبر يقضي بأن يدفع لهم النبي (صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ) الأرض لزراعتها واستغلالها فيما تصلح له من زرع وغرس، مقابل نصف ما يخرج من هذا الاستغلال[٤].

٢- عقد الأمان في الشريعة الإسلامية على قدر كبير وعظيم وهو يعني الحماية للشخص، والحماية للمال والاستثمارات كما هي للشخص تماماً - بعض

(١) **شرح فتح القدير**٢/٣١٥: الكمال بن الهمام، المطبعة الأميرية، مصر.
(٢) **السيرة النبوية** لابن حزم٣/ ٢٤٨: مجلة الأزهر، جماد الأولى، ١٤١٣هـ.
(٣) **المغني** لابن قدامة ٣/٥.
(٤) **الحديث** في صحيح الإمام البخاري٣/٥٦، بحاشية السندي.

الحصول على ترخيص بالاستثمار بتصريح صادرة من الدولة- ذلك أن الأمان للشخص يعد أمانًا لماله؛ لأن المال تبع، فإذا صح الأمان للأصل، كان في التبع أصح[١].

٣- الحاجة إلى مثل هذه الاستثمارات الأجنبية لنقل الخبرات والتكنولوجيا أو كانوا أقدر منا على استثمار بعض المشروعات الهامة، كما قالوا: "نحن أعلم بالأرض منكم فدعونا نعمل فيها بشطر ما يخرج منها"[٢] ، ولم يمانع النبي (صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ) في ذلك.

مع الأخذ في الاعتبار حق الدولة المسلمة في منع أي من المشروعات التي ترى فيها ضرر للاقتصاد الوطني، أو أفضلية للمستثمر الوطني في بعض المشروعات، وهذا ما يجب أن يكون عليه العمل في الاستثمار في مجموعة البريكس حتى تتفق مع المعايير الشرعية.

٣- موقف الفقه الإسلامي من التمويل الخارجي:

الفقه الإسلامي لا يمانع من قيام القروض والمديونيات عبر التمويلات المباشرة أو غير المباشرة، بين الدول الإسلامية وغيرها لمجرد كونها بين مسلم وغير مسلم، وإنما يمنع ذلك إذا أخلت بشرط شرعي، كأن تكون بفائدة أو مال حرام بعينه، أو تمت من خلال صيغ وأساليب غير مباحة شرعًا، مع الوضع في الاعتبار مقدرة الدولة المسلمة على السداد حتى لا تقع تحت سطوة وسلطان الدولة المقرضة، وحساب الأثار الاقتصادية لما سيكون لهذه التمويلات من أثار سلبية في المجال السياسي، وكذا في المجال الاقتصادي، كما أنه من الأفضل ترغيب الأجانب في إتمام مثل هذه التمويلات من خلال صيغ تمويلية مقبولة شرعاً مثل المشاركة وغيرها من الصيغ الإسلامية المباحة شرعًا[٣].

---

(١) **الحاوي الكبير** للإمام الماوردي ١٨/ ٢٢٩.

(٢) **الأحكام السلطانية للإمام الماوردي** ١/ ١٣٧، دار الكتب العلمية، ١٩٧٣م.

(٣) **تمويل التنمية في الاقتصاد الإسلامي:** د/ شوقي دنيا، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٤، ص٥٠٣.

والشريعة الإسلامية لا ترفض أسلوب أو مبدأ المساعدات المالية بين الدول الإسلامية وغيرها قال الله تعالى ﴿لَّا يَنْهَاكُمُ الله عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَارِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ الله يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾[1]، وكذلك ما قامت به الدولة الإسلامية في عهد النبي (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) من تقديم المساعدات المالية لقريش عندما ضربتها المجاعة[2].

ومبنى هذا الكلام على أن الأحكام الشرعية جاءت لتحقق المصالح الحقيقية لأفراد المجتمع والتي نراها تتوافر في الانضمام لمجموعة البريكس، من خلال تحقيق علاقات اقتصادية جيدة مع دول المجموعة، يرتجى منها النمو والازدهار للاقتصاد الوطني المتضرر بشدة في الأونة الأخيرة وتفتح الباب واسعا أمام قيام القطاع الخاص لممارسة دوره الحقيقي في المنافسة على الاستثمارات الداخلية والخارجية، وهذا ما سيكون لها أثر كبير على معدلات النمو الاقتصادي.

مع الوضع في الاعتبار مدى الارتباط الوثيق بين هذه الأحكام وبين الضوابط الشرعية للعلاقات الدولية، فالقيد العام في جواز هذه التصرفات هو عدم مناقضتها للضوابط الشرعية المنظمة وإلا أصبحت ممنوعة.

---

(١) **سورة الممتحنة:** الآية رقم (٨)

(٢) **تنظيم الإسلام للمجتمع:** السيخ محمد أبو زهرة، ص٥٢.

المبحث الرابع
المكاسب الاقتصادية لانضمام مصر لتكتل البريكس

تمهيد وتقسيم:

تتعدد المكاسب والمزايا الاقتصادية المتوقعة بعد انضمام مصر لدول البريكس، لا سيما مع زيادة عدد أعضائه ليصبح إحدى عشرة دولة مع انضمام كل من السعودية والإمارات وأثيوبيا والأرجنتين وإيران، إلى جانب مصر اعتباراً من الأول من يناير لعام ٢٠٢٤م، بما يشير إلى مضاعفة المكاسب والمزايا الاقتصادية التي يمكن أن تحققها مصر من عضويتها في هذا التكتل الدولي المهم، بهدف تمكينها من استقدام المزيد من رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبيّة البينية وضخ المزيد من السيولة بالعملات البديلة داخل السوق المصريّة، لمواجهة تحدياتها الاقتصادية الحالية، واستغلال الفرص المحتملة لزيادة التجارة البينية، والوصول إلى الأسواق الدولية من خلال الدول الأعضاء في المجموعة، حتى تتجنب اللجوء إلى صندوق النقد مرّة أخرى، بشروطه الصارمة والتي شملت في المرة الأخيرة خفض قيمة الجنيه المصري أمام الدولار الأمريكي، وخصخصة مجموعة من الشركات المملوكة من الدولة.

وتحقيقًا لهذه الغاية يبين هذا المبحث بعض المكاسب الاقتصادية المحتملة لانضمام مصر إلى مجموعة البريكس، كتطور التجارية البينية وزيادة الاستثمارات الأجنبية، وتعزيز التجارة التفضيلية، والسعي لتطبيق الصفقات المتبادلة من خلال المطالب الأتية:

المطلب الأول: تعزيز علاقات التجارة البينية بين مصر ومجموعة البريكس.

المطلب الثاني: زيادة الاستثمارات الأجنبية لمصر.

المطلب الثالث: الصفقات المتكافئة.

المطلب الرابع: الاستفادة من اتفاقيات التجارة التفضيلية.

المطلب الأول

تعزيز التجارة البينية بين مصر ومجموعة البريكس

في ظل وصول حجم التجارة البينية مع دول التكتل بأعضائه الجدد إلى ٤٧,٦ مليار دولار فإن انضمام مصر لهذا التكتل بهذا الحجم من التجارة البينية، سيتيح لمصر تعزيز علاقاتها التجارية من خلال تصدير المزيد من منتجاتها إلى الأسواق الناشئة والرئيسية، خاصة مع تربع معظم دول البريكس بعلاقات تجارية مقبولة مع مصر قبل الانضمام يمكن البناء عليها وتطويرها وبحجم تبادل تجاري يصل لأكثر من ٢٥ مليار دولار خلال عام ٢٠٢٢م، وتواصل مصر جهودها لخلق فرص تجارية واستثمارية مع دول المجموعة المؤسسين والجدد، كما تواصل تحسين بيئتها الاستثمارية من خلال تبسيط الإجراءات، وتقديم حوافز للشركات الأجنبية، وساعد على ذلك موقع مصر الاستراتيجي، وسوقها الاستهلاكي الكبير، والإصلاحات الاقتصادية المستمرة مما يجعلها وجهة جذابة لدول البريكس للتجارة والاستثمار، خاصة وأن مجموعة البريكس تسعى بشكل كبير لتوسيع بصمتها الاقتصادية العالمية[(١)].

وجاءت الأسواق السعودية والاماراتية والهندية والصينية من أهم أسواق التصدير للسلع المصرية ضمن المجموعة لعام ٢٠٢٣م بقيمة حوالي ٨,٢ مليار دولار من ٩,٦ مليار دولار إجمالي الصادرات المصرية لدول البريكس الحالية مجتمعة، وبالتالي ستعزز عضوية مصر في مجموعة البريكس من فرص زيادة التبادل التجاري مع دول المجموعة وخاصة فتح الأسواق أمام المنتجات المصرية للتصدير[(٢)].

وعلى مستوى الاستيراد نجد أن السعودية وروسيا والهند والصين والبرازيل في قائمة أسواق الاستيراد العشر الأوائل لمصر؛ حيث تستورد مصر حالياً كميات كبيرة جدا من الوقود ومشتقاته والأسمدة والحبوب واللحوم والسيارات والأجهزة

---

(١) **الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء:** النشرة الشهرية لبيانات التجارة الخارجية فبراير ٢٠٢٣م، على الموقع التالي: https://www.capmas.gov.eg

(٢) **الهيئة العامة للاستعلامات والاحصاء:** الصفحة الرئيسية، أخبار اقتصادية، ٣/ ٢٠٢٣م، على الموقع التالي. https://www.sis.gov.eg.

الكهربائية والمعدات وقطع الغيار من دول البريكس وبالتالي مع العمل سويا تحت مظلة البريكس وزيادة التبادل التجاري، سيكون هناك فرص كبيرة جدا لتخفيضات جمركية واعفاءات استثمارية وحوافز تفضيلية، ومن خلال اتفاقيات التجارة التفضيلية بين دول التكتل الواحد، مما سيكون له آثر كبير على حجم التبادل التجاري[١].

جدول يبين حجم التبادل التجاري بين مصر ودول البريكس. القيمة بالمليار دولار

البيانات / السنوات	الصادرات من مصر لدول البريكس	الواردات من دول البريكس
	٢٠٢٣م	٢٠٢٣م
الصين	١,٨ مليار دولار	١٤,٤ مليار دولار
الهند	١,٩ مليار دولار	٤,١ مليار دولار
روسيا	٠,٧ مليار دولار	٤,١ مليار دولار
البرازيل	٠,٤ مليار دولار	٣,٦ مليار دولار
جنوب أفريقيا	٠,٢ مليار دولار	٠,٢ مليار دولار
السعودية	٢,٥ مليار دولار	٧,٩ مليار دولار
الإمارات	١,٩ مليار دولار	٢,٩ مليار دولار
الأرجنتين	٠,٣٤ مليار دولار	٠,٩١ مليار دولار
إيران	٠,١ مليار دولار	٠,٠٠٦ مليار دولار
أثيوبيا	٠,١ مليار دولار	٠,٠٨ مليار دولار

المصدر: الهيئة العامة للاستعلامات: مرجع سابق

ويتوقع خبراء الاقتصاد ان تتزايد فرص التصدير لدول البريكس بشكل كبير جدا، خاصة أن الانضمام للبريكس، وتطبيق اتفاقيات التجارة التفضيلية سيتيح فرص تصديرية غير مستغلة للصادرات المصرية لدول البريكس ومن أهم هذه

(١) **الهيئة العامة للاستعلامات والاحصاء:** الصفحة الرسمية المركز الإعلامي، أخبار اقتصادية، ١١/ ٣/ ٢٠٢٣م، متاح على الموقع التالي: https://www.sis.gov.eg

الفرص التصديرية غير المستغلة للسلع[١]:

الدولة	المجموعة السلعية
الصين	الذهب الخام لأغراض غير نقدية، الميثانول " كحول الميثيل" البولي إيثيلين، مادة البولي بربيلين، بأشكالها الأولية.
الهند	الذهب الخام لأغراض غير نقدية، اليوريا، والشحنات الخاصة بطفايات الحريق، ألكيل بنزين مختلط وألكيل نفثالين مختلط.
روسيا	مخاليط من مواد عطرية تستعمل في الأطعمة والمشروبات، المواد الصحية، عنب وبرتقال طازجاً أو مجفف
البرازيل	اليوريا، نترات الأمونيوم، هيدروكسيد الصوديوم" الصودا الكاوية"
جنوب أفريقيا	اليوريا، سلوك من النحاس المكرر، ألكيل بنزين مختلط وألكيل نفثالين مختلط، زيت فول الصويا " باستثناء الخام"

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

وبناء على ما تتمتع به مصر من حجم كبير من التجارة مع أعضاء مجموعة البريكس قبل الانضمام، تستطيع مصر بعد الانضمام زيادة تبادلها التجاري من خلال تنمية صادراتها إلى هذه الدول، مع الاستفادة من الاتفاقيات التجارية مثل "السوق المشتركة للجنوب" (ميركوسور) لتصبح مركزًا يربط أفريقيا وأسيا وأمريكا الجنوبية، مما يعد من أكبر المكاسب التي ستعود على مصر من انضمامها لتكتل البريكس[٢].

---

(١) **الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء:** النشرة الشهرية لبيانات التجارة الخارجية فبراير ٢٠٢٣م، على الموقع التالي: https://www.capmas.gov.eg

(*) **الواح بولي بروبلين:** والذي يرمز له اختصارًا (PP) هي ألواح مصنوعة من مادة البولي بروبلين، وهو أحد أفضل أنواع البلاستيك الصحي، ويتميز البولي بروبلين بمرونته وقوته وخفة وزنه، مما يجعله مادة مثالية للعديد من التطبيقات.

(٢) **تفعيل العلاقات الاقتصادية المصرية مع دول مجموعة البريكس:** إجلال راتب، مرجع سابق.

المطلب الثاني
زيادة الاستثمارات الأجنبية لمصر

تسعى مصر في الوقت الراهن إلى استقطاب المزيد من رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبيّة لضخ المزيد من السيولة بالعملات الأجنبيّة داخل السوق المصريّة، وخصوصًا إذا ما تم إنشاء أدوات دفع جديدة تسهّل إجراءات التحويلات الماليّة ما بين مصر ودول المجموعة، والاستفادة من الدعم المالي لبنك البريكس بحصولها على حزمة من التمويلات تتضمن قروض ودعم مالي وإسقاط ديون، وحصولها أيضًا على إعفاءات جمركية من دول البريكس.

لذا تسعى مصر لزيادة التدفقات الاستثمارية الأجنبية إلى ٢٥ مليار دولار خلال العام المالي الجاري٢٠٢٤م، عبر توسيع مشاركة القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية، بالنسبة للعام المالي ٢٠٢٣ حيث بلغت استثمارات دول المجموعة، بناء على بيانات الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، والتي اكدت على أن مساهمة الاستثمارات التراكمية لدول البريكس سواء الخمسة المؤسسين أو الأعضاء الست الجدد في مصر نحو ١٧,٤ مليار دولار، فيما تصدرت الإمارات والسعودية والصين دول التكتل من حيث مساهمتها في الاستثمارات في مصر[١].

إجمالي مساهمة استثمارات دول البريكس في مصر حتى سبتمبر ٢٠٢٣م. القيمة بالمليون دولار

الدولة	حجم الاستثمارات في مصر
الإمارات	٩٧٤٥,٧ مليون دولار
السعودية	٦٤٠٢,٧ مليون دولار
الصين	٧٦٤,٨ مليون دولار
إيران	٢٠٩,٨ مليون دولار
الهند	٢٠٠,٧ مليون دولار
روسيا	٧٦,٩ مليون دولار

(١) **المصدر:** الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، البيان التراكمي لمساهمة الاستثمارات للبريكس

الدولة	حجم الاستثمارات في مصر
البرازيل	٢٤,٧ مليون دولار
جنوب أفريقيا	١٨,٣ مليون دولار
الأرجنتين	٢,٥ مليون دولار
أثيوبيا	٠,٨ مليون دولار

هذا ويصل إجمالي عدد الشركات المؤسسة لدى الهيئة العامة للاستثمار لدول مجموعة البريكس الخمسة المؤسسين فقط ما يقارب من ٢٣١٨ شركة بقيمة رأسمال يصل إلى ما يقرب من ملياري دولار تعمل في عدة قطاعات اقتصادية حيوية كقطاع الصناعة والخدمات والإنشاءات والاتصالات والتكنولوجيا[١].

ومع تطلع الاقتصاد المصري إلى جذب عدد كبير من المشروعات المستقبلية خاصة مشروعات الرقمنة والتنمية الزراعية والاستثمارات البيئية الخضراء، وكذلك البنية التحتية ومشروعات الطاقة المتجددة والهيدرجين الأخضر، فإن التواجد الرسمي في مجموعة البريكس يسمح في دفع مزيد من الاستثمارات في تلك المجالات التنموية المهمة، هذا فضلاً عن تبادل الخبرات والكفاءات بشكل مباشر من الدول الأعضاء خاصة تلك التي تمتلك الخبرات المتعلقة بالصناعة والتكنولوجيا الحديثة في كافة المجالات التنموية[٢].

كذلك تتيح اتفاقية تأسيس بنك التنمية الجديد التابع لتجمع البريكس لمصر تعزيز علاقاتها مع الدول المتعاملة مع البنك لعرض مشروعات استثمارية كبيرة خاصة وأن البنك يقدم قروض ميسرة للدول الأعضاء بفائدة ميسرة ومخفضة على مدة سداد طويلة[٣].

---

(١) **الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء:** النشرة الشهرية لبيانات التجارة الخارجية فبراير ٢٠٢٣م، على الموقع التالي: https://www.capmas.gov.eg

(٢) **الهيئة العامة للاستعلامات والاحصاء:** الصفحة الرئيسية، أخبار اقتصادية، ٣/ ٢٠٢٣م، على الموقع التالي. https://www.sis.gov.eg.

(٣) **واقع ومستقبل مجموعة البريكس على النظام الدولي:** د/ علاء محمد الجعبري، كلية الاقتصاد، جامعة الأزهر، غزة، ٢٠٢٠.

ومن أهم المشروعات التي يتم التحضير لجعلها منارة لجذب الاستثمارات الأجنبية مشروعات منطقة شمال غرب خليج السويس والعين السخنة، ويعد الهدف الأول من إقامتها هو جذب الاستثمار الأجنبي والاستفادة منه في تطوير الصناعات بغرض التصدير، وكذلك لتطوير الصناعات ذات التكنولوجيا المتقدمة، هذا فضلًا عن توفير بيئة جاذبة للصناعات المتوسطة والخفيفة والخدمات اللوجستية، ويهدف المشروع إلى إنشاء منطقة اقتصادية بأفضل المعايير الدولية لتشجيع إقامة تجميعات لصناعات عنقودية صديقة للبيئة لإنتاج سلع وتقديم خدمات متميزة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ليصبح مركزًا لسلاسل الإمداد التنافسية إقليميًّا للإنتاج والتوزيع، بالإضافة إلى سهولة النفاذ إلى الأسواق العالمية لتمتع صادرات المنطقة بمزايا العديد من الاتفاقيات التجارية مقارنة بمثيلاتها في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا.

المطلب الثالث
الصفقات المتكافئة

تُعرف الصفقة المتكافئة بأنها: عقد يوقع بين طرفين قد يكونا حكومتين أو حكومة ومشروع خاص أو طرفين كليهما من القطاع الخاص يقوما بمقتضاه بتبادل السلع والخدمات من خلال ادراجهما في قائمتين متفق عليهما إحداهما للصادرات والأخرى للواردات على أن تكون هاتان القائمتان متساويتان في القيمة، ويسري هذا الاتفاق لمدة زمنية محددة يتفق عليها الطرفان وفي الغالب تكون سنة في إطار ترتيبات يتفق عليها، ولا ينتج عن تنفيذ هذه الصفقات تحويل آية عملات حره بين الطرفين، إذ تتم تسوية الرصيد الناشئ عن هذا الاتفاق في نهاية الفترة المقررة بسلع أو خدمات وهو بذلك يشير إلى نمط متسع من أنماط اتفاقيات التبادل التجاري بين الدول[١].

وتتعدد صور الصفقات المتكافئة في شكل مقايضة يتم من خلالها مبادلة السلع مباشرة بدون اللجوء للتعامل النقدي وتتطلب عقداً واحداً وفي فترة زمنية قصيرة، أو عروض التعويض والتي يتم فيها السداد بجزء فقط بضائع، بما يعني نصف القيمة نقدية والنصف الأخر كبضائع، أو اتفاق التعهد بإعادة شراء المنتج كأن تقوم شركة بتوفير المعدات والتكنولوجيا لبدأ المشروع في مصر وتقوم مصر بالسداد في صورة السلع التي ينتجها المشروع للدولة صاحبة المعدات والتكنولوجيا، وكذلك نظام ترتيبات المقاصة أ ما يسمى تجاريًا بـــ الأوفست وهي من أهم أشكال الصفقات المتكافئة، وتستخدم في حالة المشروعات الاستثمارية التابعة لطرف أجنبي، وفي توريدات الصناعات التكنولوجية المتقدمة والأسلحة والمعدات الحربية، وفي المقابل يحص المورد على نسبة من الصفقة في صورة بضائع من الدولة المستوردة.[٢].

والصفقات المتكافئة في الاقتصاد المصري معروفة وقد أصدر وزير الاقتصاد

---

(١) **تحليل الأداء الاقتصادي لدول البريكس:** دراسة حول الآثار الاقتصادية لانضمام مصر إلى التكتل: مرجع سابق، ص٢٤٨٨

(٢) **التجارة المتقابلة: تجارة بدون نقود:** مجلة التمويل والتنمية، العدد ٤، ١٩٩٣م، ص١٥

والتجارة الخارجية القرار رقم ٢٩٧ لسنة ١٩٨٦م، بتشكيل اللجنة العامة للصفقات المتكافئة، لتضطلع اللجنة بدراسة الصفقات المتكافئة التي تعرض عليها لأبداء الرأي فيها، ورفع التوصيات لوزير الاقتصاد كما تختص اللجنة باقتراح القواعد والمعايير المنظمة للصفقات وإعداد الخطة السنوية لها مع التنسيق بين الأجهزة المعنية بالتنفيذ(١).

وتمنح الصفقات المتكافئة العديد من المزايا لكافة أطراف الصفقة إذ تساعد على تصدير فوائض الإنتاج، وبالتالي إحداث انتعاش اقتصادي، كما تساعد على التغلب على مشكلة عدم توافر العملة الصعبة، وبالتالي توفيرها لاستيراد السلع الاستراتيجية في ضوء الحصول على احتياجاتها من السلع ذات الدرجة الأدنى على سلم التفضيلات عن طريق الصفقات المتقابلة، كما تعمل على تخفيض عجز ميزان المدفوعات في ضوء الحاجة للاستيراد، وخاصة السلع الاستراتيجية، وتقوي المركز التصديري للصناعات التي تضطلع الدولة بتنميتها، كذلك تساهم في تنمية المشروعات والقطاعات الخاصة من خلال فتح المجال أمام الاستثمار الأجنبي المباشر، وغير المباشر(٢).

كما أن الصفقات المتكافئة قد تساعد الاقتصاد المصري في تطوير المشروعات الكبرى التي تحتاج إلى واردات رأسمالية كبيرة، ولا يتوافر الائتمان اللازم لتمويلها، وذلك عن طريق اتفاقيات التعاون الصناعي والاستيراد بالشراء، أو عن طريق نظام الصفقات بالأوفست، ويؤدي ذلك إلى الإسراع بعملية النمو الاقتصادي السريع عن طريق تطوير الصناعات والارتفاع بمستوى الجودة إلى المستويات التي تقترب من معايير الجودة العالمية، لذا يمكن اعتبار الصفقات المتكافئة وسيلة للتنمية الصناعية في مصر وأداه مهمة من أدوات التبادل التجاري بين أعضاء البريكس(٣).

---

(١) **اتفاقات الصفقات المتكافئة:** د/ مصطفى كرم، النشرة الاقتصادية، شركة النصر للتصدير والاستيراد، ١٩٨٧م، ص١٤

(٢) **أشكال التجارة التعويضية ومستقبلها: د/** يحيى سعيد على عبده، مركز البحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة القاهرة، ١٩٩٠م، ص٤٢

(٣) **تحليل الأداء الاقتصادي لدول البريكس:** دراسة حول الآثار الاقتصادية لانضمام مصر إلى

ويمكن اللجوء إلى هذه الوسيلة بالنسبة لمصر مع دول البريكس من أجل إنعاش حركة التجارة البينية، وتوفير المليارات من الدولارات للدولة، مع تنوع الصادرات والواردات، من خلال استخدامها كأداة من أدوات تعزيز التبادل التجاري بينها وبين البريكس، خاصة أن مصر تعاني من نقص في العملات الأجنبية، ومن ركود في حركة منتجاتها، لذا ستكون الصفقات المتكافئة علاج لهذه المشكلات المتراكمة، وكذلك الخروج من اختناقات الصرف الأجنبي إلى آفاق التبادل السريع والنشط من خلال اتفاقيات الصفقات المتكافئة.

=
التكتل: مرجع سابق، ص٢٤٩١

المطلب الرابع
الاستفادة من اتفاقيات التجارة التفضيلية

سعيًا وراء تحقيق أهداف مجموعة البريكس، والتي تؤكد على تنمية اقتصاديات الدول النامية من خلال الاستثمار البيني، والتبادل التجاري، حرصت البريكس على تتبنى ما يسمى بالتجارة التفضيلية، كباكورة لتحقيق أهداف التكامل الاقتصادي المستهدف، وذلك من خلال العمل على تخفيض الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء في التجمع.

وتعد التجارة التفضيلية أهم مراحل التكامل الاقتصادي ويتم فيها الاتفاق فيها بين مجموعة من الدول على المعاملة التفضيلية للتجارة البينية فيما بينهم، مثل الاعفاء من القيود الجمركية وغير الجمركية، بخالف خدمات رأس المال من خلال اتفاقية تسمى" اتفاقية التجارة التفضيلية"[*] ؛ حيث تعزز هذه الاتفاقية سهولة انسياب التجارة البينية بين الدول الأعضاء، من خلال احتواءها على عدد من المميزات مثل: معاملة تفضيلية للسلع والخدمات المنتجة في الدول الأعضاء، كذلك تحديد حقوق وواجبات الأعضاء بالشكل الذي يميزها عن غيرها من خارج التكتل، مع وضع آليات حل النزاعات التجارية بشكل سهل إجرائيا، وتوحيد المعايير والمقاييس الفنية للصادرات والواردات، مما يجعل من هذه الاتفاقيات فرصة كبيرة جدا لاقتصاديات الدول النامية، في إيجاد فرصة للتواجد في الأسواق العالمية والتي تدخلها من خلال التكتلات الدولية[١].

(*) **الاتفاقيات التفضيلية:** هي سياسات تمييزية تتضمن تحرير التجارة مع مجموعة محدودة من الشركاء التجاريين، ويمتاز النظام التجاري العالمي بعدد كبير من أنواع الاتفاقيات التفضيلية يمكن تصنيفها في نوعين: متناظرة ثنائية تتضمن تحريراً تجارياً متناظرا وغير متناظرة عديدة تتضمن تحريراً تجارياً غير متناظر يهدف إلى دعم البلد الذي يحصل على دخول أفضل للأسواق الأخرى دون أن يطلب منه بالمقابل فتح أسواقه التجارية بنفس الدرجة، وهذا النوع الثاني يستخدم على نطاق واسع كوسيلة لمكاملة البلدان النامية مع النظام العالمي التجاري.

(١) **التعاون الاقتصادي بين دول البريكس وأثره على الاقتصادي العالمي:** طويل آسيا، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، =

وفي عام ٢٠١٠م وقعت مصر اتفاقية تجارة حرة تفضيلية مع السوق المشتركة الجنوبية (ميركوسور) ، والتي تتيح امتيازات تفضيلية للصادرات المصرية لدخول أسواق أمريكا اللاتينية وخفض تكلفة الواردات المصرية من دول أمريكا اللاتينية مثل السكر واللحوم وزيت الصويا، وتهدف اتفاقية التجارة الحرة إلى خفض الرسوم الجمركية بأكثر من ٩٠٪ بين مصر ودول الميركوسور وإلغاء الرسوم الجمركية على السلع الزراعية، إلى جانب إيجاد حلول لقضايا قواعد المنشأ والضمانات التفضيلية وتعزيز التعاون في مجالات الاستثمار والخدمات وغيرها[١] ، وقد كان لهذا الانضمام أثر إيجابي كبير على الاقتصاد المصري، من خلال زيادة الصادرات لدول أمريكيا اللاتينية، مما يستتبع تكرار التجربة لتوسيع العلاقات التجارية الدولية من خلال مثل هذه الاتفاقيات.

وبعد انضمام مصر لتكتل البريكس تكون مصر قد دخلت في اتفاقيات التجارة التفضيلية والتي وقعت عليها الدول الأعضاء في البريكس، ودخلت حيز التنفيذ عام ٢٠١٩م؛ حيث تنص على تخفيض أو إلغاء كامل للتعريفة الجمركية على التجارة البينية بين الدول الأعضاء، وتشمل كذلك تيسيرات واسعة للتبادل السلعي بين الدول الأعضاء[٢] .

وهناك أيضا اتفاقية بين أعضاء البريكس تقضي بتحفيز الاستثمار التفضيلي البيني، بمعنى أولوية الاستثمار في الدول الأعضاء حال توافر فرص الاستثمار، مع تأكيد معاملة المستثمر من الدول الأعضاء كمواطن له حقوق تضمن حماية استثماره، بحيث تكون معاملة عادلة ويكون له الحق في التعويض المنصف حال

=

٢٠١٩م، ص٤٠١.

(١) **إمكانيات استفادة مصر اقتصاديًا من مجموعة دول البريكس:** د/ مروة ممدوح السكري، مرجع سابق، ص٣٣٠.

(٢) وتتزايد اتفاقيات التجارة التفضيلية بعد استحداثها تعقيدا وشمولا، فهي لم تعد قاصرة على مفاوضات التجارة السلعية ولم تعد التعريفة الجمركية هي نقطة الارتكاز بها، بل إن الأمر تعدى ذلك بكثير. فإن هذه الاتفاقيات تشمل اليوم التجارة في الخدمات وحماية وجذب وتيسير الاستثمارات وسياسات المنافسة وحقوق الملكية الفكرية والبيئة والعمالة، وأصبح يطلق عليها اتفاقيات الجيل الثاني للتجارة الحرة.

مصادرة الملكية[١].

ولا شك أن من المكاسب الكبيرة والمميزات الاقتصادية التي ستساعد الاقتصاد المصري على الخروج من الكبوة التي يعاني منها مثل هذه الاتفاقيات التفضيلية، والتي تهدف إلى دعم البلد الذي يحصل على دخول أفضل للأسواق الأخرى دون أن يطلب منه بالمقابل فتح أسواقه التجارية بنفس الدرجة، مما يكون له كبير الأثر في تنشيط الاقتصاد والتنويع في الصادرات والواردات، وتوفير العملة الأجنبية، فضلاً عن تعزيز التعاون الاقتصادي بين مصر ودول البريكس وبالتالي تعزيز الاستثمارات المباشرة مما يترتب عليه تدفق رؤوس الأموال بين الطرفين، مما يعزز النمو الاقتصادي ولا شك أنه الهدف.

(١) **التعاون الاقتصادي بين دول البريكس وأثره على الاقتصادي العالمي:** مرجع سابق، ص٤١١.

الخاتمة

أولًا: أهم النتائج:

١- مجموعة البريكس تسعى لإقامة نظام عالمي جديد من أجل خلق عالم متعدد الأقطاب، انطلاقاً من ثقلها السياسي ومقوماتها الاقتصادية، إذْ تُصنّف بأنها صاحبة أسرع نمو اقتصادي في العالم.

٢- قبول عضوية مصر في البريكس يفتح لها آفاق اقتصادية جديدة كما يعد فرصة لمجموعة من المكاسب الاقتصادية الواعدة لتعزيز الثقة في الاقتصاد المصري، وتخفيف الضغوط على الدولار وجذب الاستثمارات الأجنبية، مما يؤثر بالإيجاب على معدلات النمو الاقتصادي بصفة عامة.

٣- انضمام مصر للبريكس قد يعرضها لمجموعة من التحديات، والتي يجب وضعها في الاعتبار، لتحقيق أكبر استفادة من تجمع البريكس، باعتبارها فرصة لزيادة قدراتنا التنافسية في عالم شديد التأرجح اقتصاديا.

٤- وجود عجز في سجل الميزان التجاري بين مصر ودول تكتل البريكس يقدر ٥.٣٧ مليار دولار.

٥- تعتبر الصفقات المتكافئة وتفعيل اتفاقيات التجارة التفضيلية من أهم المكاسب التي يمكن أن تحصل عليها مصر من انضمامها للبريكس، لتقليل الضغط على الدولار، ورفع القدرة التصديرية.

ثانيًا أهم التوصيات:

١- تفعيل دور القطاع الخاص من خلال اشراكه في عملية التنمية الاقتصادية، بتوجيه استثماراته داخل مجموعة البريكس، مع تقديم ضمانات وعوامل جذب تجعل المستثمر أكثر ميلًا للاستثمار داخل التكتل.

٢- تدعيم كافة أشكال التعاون والشراكة والتبادل الجاري مع دول البريكس في كافة الصناعات والمجالات باعتبارها خطوة إيجابية على طريق المزيد من التكامل على المستوى الكلي.

٣- العمل على تعديل السياسات التجارية التصديرية، للتغلب على المنافسة داخل مجموعة البريكس، حتى لا تتحول مصر لسوق تباع فيه منتجات دول البريكس وفقط.

٤- الفصل بين الجوانب السياسية والجوانب الاقتصادية قدر الإمكان، والتركيز على المكاسب الاقتصادية.

٥- السعي لتوقيع أكبر قدر من اتفاقيات التجارة التفضيلية مع الدول الأعضاء في التكتل، لفتح المزيد من الأسواق أما الصادرات المصرية.

٦- السعي لإنشاء خطوط ملاحية مباشرة بين مصر ودول البريكس، لتسهيل حركة رجال الاعمال وإزالة كافة المعوقات امام حركة التجارة والاستثمار، بشرط أن تكون المعاملة بالمثل.

المراجع

أولاً: كتب التفسير والسيرة:

- **الجامع في تفسير القرآن لأبن وهب:** لأبي محمد عبد الله بن وهب المصري القرشي، (ت ١٩٧هـ) دار الغرب الإسلامي، ٢٠٠٣ م.
- **السيرة النبوية لابن حزم:** هدية مجلة الأزهر الشريف، جماد الأولى،١٤١٣هـ.

ثانيًا: كتب الحديث:

- **الجامع الصحيح للإمام للبخاري:** محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (المتوفى: ٢٥٦هـ) ، دار الشعب - القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧ - ١٩٨٧
- **السنن الكبرى للبيهقي:** أحمد بن الحسين بن موسى الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ) تحقيق: محمد عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.
- **المستدرك على الصحيحين:** محمد بن عبد الله أبو عبد الله الحاكم النيسابوري، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١ - ١٩٩٠، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا.
- **سنن الإمام الترمذي:** محمد بن عيسى بن موسى بن الضحاك، الترمذي، (المتوفى: ٢٧٩هـ)، تحقيق: أحمد شاكر، مطبعة مصطفى الحلبي - مصر، الطبعة الثانية، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م
- **شرح صحيح الإمام البخاري لابن بطال:** ابن بطال أبو الحسن علي بن عبد الملك (المتوفى: ٤٤٩هـ) تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، دار النشر: مكتبة الرشد - السعودية، الرياض.

ثالثًا: كتب الفقه والأصول:

- **الإبهاج في شرح المنهاج:** تقي الدين علي بن عبد الكافي السبكي، دار الكتب العلمية بيروت، ٧٥٦هـ.
- **الأشباه والنظائر للسيوطي:** عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ) دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.
- **التحقيق والبيان في شرح البرهان للإبياري:** (المتوفى ٦١٦ هـ) ، تحقيق، علي بن عبد الرحمن بسام الجزائري، دار الضياء - الكويت، الطبعة: الأولى، ١٤٣٤ هـ - ٢٠١٣ م
- **الحاوي الكبير للماوردي:** أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، الشهير بالماوردي (المتوفى: ٤٥٠هـ) ، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ١٤١٩ هـ -١٩٩٩ م.
- **المبسوط للإمام السرخسي:** محمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة السرخسي (المتوفى: ٤٨٣هـ) دار المعرفة - بيروت: ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
- **المسالِك في شرح مُوَطَّأ مالك:** للقاضي محمد بن عبد الله العربي، دَار الغَرب الإسلامي ١٤٢٨هـ.
- **المغني لابن قدامة:** أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي

الدمشقي الحنبلي، (المتوفى: ٦٢٠هـ) ، مكتبة القاهرة: ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م.
- **الموافقات للإمام الشاطبي:** إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشاطبي (المتوفى: ٧٩٠هـ) : دار ابن عفان، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م
- **شرح فتح القدير:** الكمال بن الهمام، المطبعة الأميرية، مصر.

رابعًا: المراجع الشرعية:

- **الأحكام السلطانية للإمام الماوردي**، أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي الشهير بالماوردي (ت ٤٥٠هـ) ، دار الكتب العلمية، ١٩٧٣م.
- **الإسلام والتعاون الاقتصادي الدولي:** د/ رفعت العوضي، ندوة التنمية من منظور إسلامي، بجدة١٩٩٣م
- **التحالفات السياسية بين المسلمين وغيرهم في المجتمعات الغربية:** د/ علال الزهواني، ٢٠١٦م.
- **التطبيقات الاقتصادية لعقد الأمان في الإسلام:** د/ محمد سيد عامر، مجلة الشريعة والقانون بالقاهرة، العدد ٣٨، ٢٠٢١م.
- **التعددية السياسية في الدولة الإسلامية: د/ صلاح الصاوي**، دار الإعلام الدولي، القاهرة، ١٩٩٣م
- **الحلف من منظور إسلامي:** تأصيل المفهوم وبناء النموذج: د/ بشير أبو القرايا، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠١٩م.
- **القواعد الشرعية المنظمة للعلاقات الاقتصادية**، د/ شوقي دنيا، مجلة المسلم المعاصر، ١٩٩٩م.
- **تمويل التنمية في الاقتصاد الإسلامي:** د/ شوقي دنيا، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٤م.
- **تنظيم الإسلام للمجتمع:** السيخ أبو محمد زهرة، دار الفكر العربي، ٢٠٠٨م.
- **نهج البلاغة:** الشريف الرضي، بيروت، دار الأندلس، ١٩٨٠م.

خامسًا: الكتب الاقتصادية:

- **اتفاقات الصفقات المتكافئة:** د/ مصطفى كرم، النشرة الاقتصادية، شركة النصر للتصدير، ١٩٨٧م.
- **أشكال التجارة التعويضية ومستقبلها: د/** يحيى سعيد على عبده، مركز البحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة القاهرة، ١٩٩٠م.
- **الآثار الاقتصادية لتجمع البريكس على النظام الدولي للمدفوعات** " دراسة تحليلية على مصر: د/ منال محمد عفان وآخرين، المجلة العلمية للبحوث التجارية، العدد الثاني الجزء الأول، ٢٠٢٣م.
- **الانعكاسات الاقتصادية لانضمام مصر لتجمع البريكس:** د/ شادي شحاته، مجلة آفاق

أسيوية.
- **الأهمية الاستراتيجية لمجموعة دول بريكس:** د/ عبد الرحمن علي عبد الرحمن، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، جامعة البصرة، المجلد ١٦، العدد ٦٥، مارس ٢٠١٩م.
- **البريكس تكتل القوى الصاعدة:** د/ أحمد دياب، ملف الأهرام الاستراتيجي، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مؤسسة الأهرام الدولية، القاهرة ٢٠١١م.
- **التجارة المتقابلة" تجارة بدون نقود":** مجلة التمويل والتنمية، العدد ٤، ١٩٩٣م.
- **التعاون الاقتصادي بين دول البريكس وأثره على الاقتصادي العالمي:** طويل آسيا، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، ٢٠١٩م
- **التكتلات الاقتصادية:** د/ عبد السلام مخلوف، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، ٢٠٢٣م.
- **الدور الدولي لتجمع البريكس: د/ ساره قاسم،** الجلة السياسية الدلية، ٢٠٢٢م.
- **الصعود الاستراتيجي الروسي - الصيني وتأثيره على بنية النظام الدولي:** د/ سعاد ريحالي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ٢٠١٩م.
- **المثلث الاستراتيجي الروسي - الصيني - الهندي ومستقبل التوازنات العالمية:** د/ عبد القادر دندن، المركز العربي الديموقراطي للدراسات الاستراتيجية والسياسة والاقتصادية، ٢٠١٩م.
- **إمكانيات استفادة مصر اقتصاديًا من مجموعة دول البريكس:** د/ مروة ممدوح السكري، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، عين شمس، كلية التجارة، ٢٠١٩م.
- **تجمع البريكس والقوى الاقتصادية الصاعدة "الفعالية والجاذبية":** د/ إسلام إبراهيم حسين، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة الإسكندرية، ٢٠٢٠م.
- **تجمع بريكس من أجل نظام دولي متعدد الأقطاب: د/ محمد شحماط،** كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عنابة، ٢٠١٨م.
- **تحليل الأداء الاقتصادي لدول البريكس: دراسة حول الآثار الاقتصادية لانضمام مصر إلى التكتل:** د/ أحمد فاروق الزيني، المجلة القانونية، جامعة القاهرة، ٢٠٢٣م.
- **تفعيل العلاقات الاقتصادية المصرية مع دول مجموعة البريكس: إجلال راتب،** سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، معهد التخطيط القومي، ٢٠١٤م.
- **تكتل بريكس وتحديات بناء نظام اقتصادي دولي جديد: د/ رشا عباسية، جامعة تلمسان، ٢٠٢٣م.**
- **تكتل دول البريكس " نشأته وأهدافه واقتصاداته:** د/ ماهر إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠١٤م.
- **دور التكتلات الاقتصادية الدولية في تغير بنية الاقتصاد الدولي " البريكس انموذجًا":**

د/ خالد المصري، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، ٢٠١٦م.
- **دور مجموعة بريكس في الاقتصاد العالمي:** د/ هلال جودة، كلية الاقتصاد، جامعة البصيرة، ٢٠١٧م.
- **مجموعة بريكس نموذجاً للتغيرات الدولية:** د/ محمد العسومي، مجلة آفاق المستقبل، ٢٠١٣م.
- **مجموعة بريكس ومكانتها في البنية الدولية:** د/ غالب عبد القادر، مجلة آفاق، العدد ٢٦، ٢٠١٥م.
- **مصر والانضمام لتجمع بريكس التكتل العابر للقارات والحضارات:** د/ علي عبده، مجلة آفاق أفريقيا، المجلد الثاني عشر، العدد ٤٠، ٢٠١٤م.
- **مصر وبنك التنمية لتكتل البريكس الفرص والتحديات:** د/ هبة جمال الدين، مجلة آفاق، ٢٠٢٣م.
- **واقع وأفاق العلاقات العربية بمجموعة البريكس:** د/ يونس بلفلاح، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية القاهرة، ٢٠١٤م.
- **واقع ومستقبل مجموعة البريكس:** د/ علاء الجعبري، كلية الاقتصاد، جامعة الأزهر، غزة، ٢٠٢٠م.

سادسًا: تقارير ومواقع:

- **الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء:** متاح على الموقع: https://www.capmas.gov.eg
- **الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة**، البيان التراكمي لمساهمة الاستثمارات للبريكس
- **الهيئة العامة للاستعلامات والاحصاء:** متاح على الموقع التالي https://www.sis.gov.eg:
- **سلسلة تقارير معلوماتية:** فرص استفادة مصر من الانضمام لمجموعة البريكس، ٢٠٢٣م.
- **مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء**، مصر والبريكس فرص واعدة" ٢٠٢٣م.
- **مصر على أبواب البريكس" الدوافع والتحديات والآمال":** د/ غادة كمال، متاحة على(الانترنت) .
- **مصر وتجمع بريكس:** الهيئة العامة للاستعلامات متاح على الموقع: https://www.sis.gov.eg
- **مصر ودول البريكس" فرص واعدة"** متاحة على شبكة المعلومات العنكبوتية "الأنترنت".
- **معطيات البنك** الدولي: متاح على الموقع التالي: www.data.albankaldawli.org **ـ- تقرير دوري يصدر عن مركز المعلومات** ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء المصري
- **نحو اقتصاديات تواجه دولة الجزائر للانضمام إلى البريكس**، متاحة على الموقع التالي: https://www.alaraby.co.uk/economy

References

First: books of interpretation and biography:

- The comprehensive interpretation of the Qur'an by Ibn Wahb: by Abu Muhammad Abdullah ibn Wahb al-Masri al-Qurashi, (t ١٩٧ e) dar al-Gharb al-Islamiyya, م m.
- The prophetic biography of Ibn Hazm: the gift of the magazine Al-Azhar Al-Sharif, Jamad I, 1413 Ah.

Secondly: Hadith books:

- The correct Mosque of Imam al-Bukhari: Muhammad ibn Ismail Ibn Ibrahim ibn al-Mughira al-Bukhari, Abu Abdullah (d.: 256 Ah) , Dar Al-Shaab-Cairo, first edition, 1407-1987
- The great years of Al-Bayhaqi: Ahmad ibn al-Hussein ibn Musa al-Khorasani, Abu Bakr al-Bayhaqi (d.: 458 Ah) Investigation: Muhammad Atta, House of scientific books, Beirut, third edition, 1424 Ah-2003 ad.
- Al-mustadraq Al-sahiheen: Muhammad ibn Abdullah Abu Abdullah Al-Hakim al-nisaburi, House of scientific books-Beirut, first edition, 1411-1990, investigation: Mustafa Abdulkader Atta.
- The Sunnah of Imam Tirmidhi: Muhammad ibn Isa ibn Musa Ibn al-dahhak, Tirmidhi, (deceased: 279 Ah) , investigation: Ahmed Shaker, Mustafa al-Halabi press-Egypt, second edition, 1395 Ah - 1975 ad
- A true explanation of Imam al-Bukhari to Ibn Battal: Ibn Battal Abu al-Hassan Ali ibn Abdul Malik (d.: 449 Ah) investigation: Abu Tamim Yasser Ibn Ibrahim, publishing house: al - roshd library-Saudi Arabia, Riyadh.

Third: books of jurisprudence and principles:

- Delight in explaining the curriculum: Taqi al-Din Ali bin Abdul-Kafi Al-Sobki, House of scientific books Beirut, 756 Ah.
- Similarities and analogues of Al - Suyuti: Abdul Rahman bin Abi Bakr, Jalal al-Din al-Suyuti (deceased: 911 Ah) House of scientific books, first edition, 1411 Ah-1990 ad.
- Investigation and statement in explaining the proof to ibyari: (deceased 616 Ah) , investigation, Ali bin Abdul Rahman Bassam Al-Jazairi, Dar Al-Dia-Kuwait, first edition, 1434 Ah-2013 ad
- The Great al-Hawi of Al-Mawardi: Abu al-Hassan Ali bin Muhammad bin Habib al-Basri al-Baghdadi, famous as Al-Mawardi (deceased: 450 Ah) , House of scientific books, Beirut - Lebanon, 1419 Ah -1999 ad.
- Al-mabsut for Imam Al-sarakhsi: Muhammad ibn Ahmad ibn Abi Sahl Shams Al-

imams Al-sarakhsi (deceased: 483 Ah) Dar Al - Ma'rifah - Beirut: 1414 Ah-1993 ad.
- The way to explain the position of Malik: to judge Muhammad bin Abdullah Al-Arabi, the House of the Islamic West ١٤٢٨ him .
- Singer of Ibn Qudamah: Abu Muhammad Muwaffaq al-Din Abdullah ibn Ahmad ibn Muhammad ibn Qudamah al-Maqdisi al-Dimashqi Al-Hanbali, (deceased: 620 Ah) , Cairo library: 1388 Ah - 1968 ad.
- Approvals for Imam shatibi: Ibrahim ibn Musa ibn Muhammad al-Lakhmi Al-gharnati shatibi (deceased: 790 Ah) : Dar ibn Affan, first edition 1417 Ah / 1997 ad
- Explanation of Fateh al-Qadir: Al-Kamal Ibn al-Hammam, the Amiri printing press, Egypt.

Fourth: legal references:

- The Royal rulings of the Al-Mawardi Imam, Abu al-Hassan Ali bin Muhammad Bin Muhammad bin Habib al-Basri al-Baghdadi, the famous Al-Mawardi (t ٤٥٠ E) , house of scientific books, 1973.
- Islam and International Economic Cooperation: Dr. Rifaat al-Awadi, development seminar from an Islamic perspective, Jeddah 1993
- Political alliances between Muslims and others in Western societies: Dr. Allal Al-zahwani, 2016.
- Economic applications of the contract of safety in Islam: Dr. Mohammed Sayed Amer, Journal of Sharia and law in Cairo, issue 38, 2021.
- Political pluralism in the Islamic State: Dr. Salah El-Sawy, international media house, Cairo, 1993
- The alliance from an Islamic perspective: rooting the concept and building the model: Dr. Bashir Abu al-qaraya, Journal of the Faculty of Economics and Political Science, Cairo University, 2019.
- Shari'a rules governing economic relations, Dr. Shawqi dunia, contemporary Muslim magazine, 1999.
- Financing development in the Islamic Economy: Dr. Shawki dunia, Al-Risala Foundation, Beirut, 1984.
- The organization of Islam for society: Sikhs Abu Muhammad Zahra, Arab Thought House, 2008.
- The approach of rhetoric: Sharif Al-Radi, Beirut, Dar Al-Andalus, 1980.

Fifth: Economic books:

- Agreements of equal transactions: Dr. Mustafa Karam, economic bulletin, Al-Nasr export company, 1987.

- Compensatory forms of trade and their future: Dr. Yahya said Ali Abdo, Center for research and Commercial Studies, Faculty of Commerce, Cairo University, 1990.
- The economic effects of the BRICS grouping on the international payments system " an analytical study on Egypt: Dr. Manal Mohamed Affan and others, scientific journal of Business Research, second issue part one, 2023.
- The economic repercussions of Egypt's accession to the BRICS: Dr. Shadi Shehata, Asian Horizons Magazine.
- The strategic importance of the BRICS group of countries: Dr. Abdul Rahman Ali Abdul Rahman, al-Mustansiriya Journal of Arab and International Studies, University of Basra, volume 16, issue 65, March 2019.
- BRICS bloc of rising powers: Dr. Ahmed Diab, Al-Ahram Strategic file, Center for political and Strategic Studies, Al-Ahram International Foundation, Cairo, 2011.
- Reciprocal trade" trade without money": Journal of Finance and development, No. 4, 1993.
- Economic cooperation between the BRICS countries and its impact on the global economy: long Asia, Journal of Economics and Human Development, Faculty of economic, commercial and Management Sciences, University of Blida, 2019
- Economic blocs: Dr. Abdulsalam Makhlouf, Journal of financial and Accounting Studies, 2023.
- The international role of the BRICS grouping: Dr. Sarah Kassem, the indicative political generation, 2022.
- The Russian-Chinese strategic rise and its impact on the structure of the international system: Dr. Suad rehali, Faculty of law and Political Science, Department of political science, 2019.
- The Russian - Chinese-Indian strategic triangle and the future of global balances: Dr. Abdulkader Dandan, Arab Democratic Center for strategic, political and economic studies, 2019.
- The possibilities of Egypt benefiting economically from the BRICS group: Dr. Marwa Mamdouh al-Sukkari, scientific journal of Economics and trade, Ain Shams, Faculty of Commerce, 2019.
- BRICS and emerging economic powers gathering "effectiveness and attractiveness": Dr. Islam Ibrahim Hussein, Faculty of Economics and political science, Alexandria University, 2020.
- BRICS gathering for a multipolar international order: Dr. Mohamed shehmat, Faculty of law and political science, Annaba University, 2018.
- Analysis of the economic performance of the BRICS countries: a study on the economic

effects of Egypt's accession to the bloc: Dr. Ahmed Farouk al-Zaini, legal journal, Cairo University, 2023.

Activating Egyptian economic relations with the BRICS countries: Ijlal Rateb, planning and development issues Series, National Planning Institute, 2014.

- The BRICS bloc and the challenges of building a new international economic system: Dr. Rasha Abbassiya, Tlemcen University, 2023.
- The BRICS bloc " its origin, goals and economies: Dr. Maher Ibrahim, Arab Thought House, Cairo, 2014.
- The role of international economic blocs in changing the structure of the international economy "BRICS as a model": Dr. Khaled al-Masri, economic and Legal Sciences Series, 2016.
- The role of the BRICS group in the global economy: Dr. Hilal Gouda, Faculty of Economics, Al-Baseera university, 2017.
- The BRICS group as a model for international changes: Dr. Mohammed Al-asoumi, future Horizons Magazine, 2013.
- The BRICS group and its place in the international structure: Dr. Ghaleb Abdel Kader, Afaq Magazine, Issue 26, 2015.
- Egypt and joining the BRICS grouping, the transcontinental bloc and civilizations: Dr. Ali Abdo, Afaq Africa Magazine, Volume XII, issue 40,2014.
- Egypt and the BRICS Development Bank opportunities and challenges: Dr. Heba Gamal El-Din, Afaq magazine, 2023.
- The reality and prospects of Arab relations with the BRICS group: Dr. Younes belfallah, Institute for research and Arab studies, Arab League Cairo, 2014.
- The reality and future of the BRICS group: Dr. Alaa Al-Jabari, Faculty of Economics, Al-Azhar University, Gaza, 2020.

Sixth: reports and websites:

- The central agency for public mobilization and statistics: available on the website: https://www.capmas.gov.eg
- The General Authority for investment and free zones, the cumulative statement of the contribution of investments to the BRICS
- General Authority for information and statistics: available on the following website https://www.sis.gov.eg:
- A series of Information reports: opportunities for Egypt to benefit from joining the BRICS group, 2023.
- The information and Decision Support Center of the Council of ministers, Egypt and

the BRICS are promising opportunities" 2023.

- Egypt at the gates of the BRICS" motives, challenges and hopes": Dr. Ghada Kamal, available on the(internet) .
- Egypt and the BRICS grouping: the General Authority for information is available on the website: https://www.sis.gov.eg
- Egypt and the BRICS countries have "promising opportunities" available on the internet.
- World Bank data: available on the following website: www.data.albankaldawli.org -a periodic report issued by the information and Decision Support Center of the Egyptian Council of ministers
- Towards economies facing the state of Algeria to join the BRICS, available on the following website:
  https://www.alaraby.co.uk/economy

فهرس الموضوعـات

الموضـــــوع **الصفحة**

المقدمة..... ٢٦١٣
المبحث الأول ماهية تكتل البريكس ومقوماته الاقتصادية..... ٢٦١٧
المطلب الأول نبذه تاريخية لنشأة مجموعة البريكس..... ٢٦١٨
المطلب الثاني اتفاقية البريكس من منظور الشريعة الإسلامية..... ٢٦٢١
المطلب الثالث أهداف مجموعة البريكس..... ٢٦٢٤
المطلب الرابع شروط ومعايير الانضمام لمجموعة البريكس..... ٢٦٢٩
المطلب الخامس المقومات الاقتصادية لمجموعة البريكس..... ٢٦٣٢
المبحث الثاني الدوافع والتحديات التي تواجه مصر بعد انضمامها للبريكس..... ٢٦٣٦
المطلب الأول أهمية مصر للبريكس..... ٢٦٣٧
المطلب الثاني دوافع الانضمام لمجموعة البريكس..... ٢٦٤٠
المطلب الثالث تحديات الاقتصاد المصري للانضمام للبريكس..... ٢٦٤٣
المطلب الرابع علاقات مصر الاقتصادية مع دول تكتل البريكس..... ٢٦٤٨
المبحث الثالث الضوابط الشرعية المنظمة للعلاقات الاقتصادية الدولية..... ٢٦٥٣
المطلب الأول الضوابط الشرعية للعلاقات الدولية..... ٢٦٥٤
المطلب الثاني الحكم الشرعي لبنود اتفاقية البريكس..... ٢٦٥٨
المبحث الرابع المكاسب الاقتصادية لانضمام مصر لتكتل البريكس..... ٢٦٦٢
المطلب الأول تعزيز التجارة البينية بين مصر ومجموعة البريكس..... ٢٦٦٣
المطلب الثاني زيادة الاستثمارات الأجنبية لمصر..... ٢٦٦٦
المطلب الثالث الصفقات المتكافئة..... ٢٦٦٩
المطلب الرابع الاستفادة من اتفاقيات التجارة التفضيلية..... ٢٦٧٢
الخاتمة..... ٢٦٧٥
المراجع..... ٢٦٧٧
فهرس الموضوعـات..... ٢٦٨٦